صحيفة جامعة تصدر كل ثلاثاء وجمعة
24/24
الثمن
1200 مليما

رحلة نضال إنساني لكسر الحصار وإيصال صوت غزة إلى العالم

سفينة «مادلين» قاب امل في بحر الحصار والموت

اخرها جريمة قتل التونسي هشام الميراوي:

جرائم الكراهية ضد المسلمين في فرنسا تتفاقم وسياسات «الاليزيه» تصب الزيت على النار

8

الثلاثاء 10 جوان 2025./عدد 721

لمنع تكرر «أزمة» العيد

اجراءات مطلوبة حتى لا يشتكي المواطن ولا يجوع المنتج

1

تحت مجهر «24 /24»:

التدخين سمّ مغلّف بالمغريات يهدد الحياة بـ400 مرض خطير

4

23

على خلفية شبهات فساد في اشغال توسعة ملعب سوسة

الاحتفاظ بمهندس ومديرين وإحالة وزير سابق

الافتتاحية

محمد بن محمود

لوبيات الأضاحي.... حين يُسلب العيد من التونسي

عبث المضاربون بالأضاحي بفرحة المواطن التونسي في أقدس مناسبة دينية، ولم يتركوا له سوى مرارة العجز أمام أسعار جنونية، وسوق تحكمه قوانين لا ترحم الفقير، ولا تراعي القدرة الشرائية لطبقة وسطى تتآكل عاما بعد عام.

وبدا عيد الأضحى هذه السنة كما لو كان اختبارا قاسيا لقيمة التضامن الاجتماعي، ولقدرة الدولة على حماية مواطنيها من جشع لوبيات تتقن اللعب على حبال الأزمة، وتحترف استغلال المناسبات لتحويلها إلى مواسم للربح الفاحش.

وما حدث لم يكن استثناء ظرفيا، ولا نتاجا طارئًا لأزمة خارجية، بل هو نتاج منظومة انتاجية مترهلة سمحت للوبيات بالتمدد حتى باتت تتحكم فعليًا في مسالك الإنتاج والتوزيع والتسعير، رغم الجهود المحمودة لمحاصرتها والتضييق عليها لكن امتداداتها ودعم المواطن لها من خلال اللهفة والصمت على التجاوزات منعت القضاء المبرم عليها ففي كل موسم، يتكرر نفس المشهد: ارتفاع مطّرد في الأسعار، عجز للرقابة، انتشار الأسواق الفوضوية، ثم تدخل خجول عبر نقاط بيع محدودة لا تغطي حاجيات آلاف المواطنين. غير أن الفارق هذا العام هو أن الارتفاع حصل رغم توفّر معروض يفوق الطلب نظريًا، ما يُسقط أيّ مبرر موضوعي لجنون الأسعار.

ماحصل يكرر السؤال الجوهري: من الذي يصنع الأسعار؟ ومن الذي يترك المواطن بين مطرقة الجشع وسندان العجز؟ والجواب ليس سرًّا: «لوبيات الأضاحي» التي لا تعمل في الخفاء، بل تنشط في وضح النهار، تحت غطاء منظومة قانونية مرنة، ورقابة مشتتة.

و نحن في الحقيقة أمام «باندية» بأتم معنى الكلمة، كما يصفهم من يرتاد الأسواق الأسبوعية، حيث تسود لغة القشارة والمكاسة، التي تسلب الفلاح رزقه بأبخس الأثمان، ثم تعيد بيع الخرفان بأضعاف السعر، تحت شعار: «اشرب وإلا طيّر قرنك».

ولا تستند هذه المنظومة إلى منطق السوق الحرّ، بل تتحرك وفق منطق الاحتكار، والتخزين الانتظاري، والبيع عند الذروة، و يحصل كل ذلك في غياب أي هيكل موحّد يشرف على منظومة الأضاحي من الضيعة إلى السوق، حيث لا توجد قاعدة بيانات دقيقة، ولا تتبع لأسعار أو مسالك توزيع.

و

حتى الفلاح الصغير لم يعد بمنأى عن هذا العبث. فهو نفسه يئنّ تحت وطأة ارتفاع كلفة الأعلاف، وتراجع الدعم، وغياب التحفيز، ومع انسحاب هذه الشريحة من الإنتاج، يتم إفراغ الدورة من التوازنات، لصالح كبار المربين والوسطاء وتكون النتيجة: ضرب حلقة الإنتاج، واستدامة الاختلالات البنيوية، حتى بات الحديث عن «عيد أضحى شعبي» أو «أضاحٍ بأسعار رمزية» مجرد وهم.

ولعلّ الأخطر من كل ذلك، هو تكرار نفس المشهد عامًا بعد عام، ما يُحوّل القهر الاجتماعي إلى أمر عادي، ويُسقط الثقة في القدرة على فرض القانون. فالمواطن بات يُطلب منه أن يتأقلم، وأن «يضحي على قدر الجيب»، وأن يقبل بأضاحٍ قد لا تستجيب لشروط السنة، أو أن ينسحب من طقس العيد أصلاً، في مشهد يضرب في الصميم فلسفة التضحية والمساواة.

فهل الحلّ في بعض التدخلات الظرفية؟ بالطبع لا. ما نعيشه يتطلّب إصلاحا جذريا وهادئًا، يبدأ من ترقيم القطيع ومنع بيع أي رأس دون ترقيم، مع تتبّع مسالك الترويج بالأسعار الحقيقية المسجلة، ويفضّل رقمنة هذه العمليات حتى تكون كل صفقة موثقة ومسجّلة على تطبيقة رسمية، يبرزها التاجر عند الطلب. هذه المنظومة الشفافة من شأنها أن تضع حدًا لاحتكار الأسعار واحتجاب المعطيات.

ومن الضروري أيضًا دعم الخطوة التي أقدمت عليها الدولة بإحداث ديوان وطني للأعلاف، لتعديل كلفة الإنتاج. لكنها تبقى خطوة أولى، ينبغي أن تتبعها إعادة إحياء ديوان الأراضي الدولية والدواوين الجهوية للتنمية الفلاحية، التي تحولت إلى هياكل صورية بلا فعالية، كما يجب تمكين الإدارات الجهوية للفلاحة من صلاحيات فعلية لمراقبة الإنتاج الحيواني ومحاسبة المخالفين.

وفي مستوى أوسع، على الدولة أن تضع استراتيجية وطنية متكاملة لإصلاح منظومة اللحوم الحمراء، وربطها بسياسات السيادة الغذائية، وضمان الأمن الغذائي في بعده الاجتماعي. فلا يمكن الاستمرار في ترك قطاع حساس كهذا تحت رحمة المحتكرين.

أكثر من ذلك، لقد حان الوقت لتفعيل دور البلديات في ضبط السوق المحلي، وإنشاء أسواق جهوية منظمة، تشرف عليها هياكل عمومية تضمن العدالة في الأسعار والجودة، وتخفف العبء على المواطن. فاللامركزية ليست مجرد شعار، بل يمكن أن تكون رافعة حقيقية لمواجهة فوضى التوزيع وتعدد الوسطاء.

ما وقع في عيد الأضحى يمكن توصيفه بجريمة موصوفة في حق السلم الاجتماعي، ومسّ بثقة المواطن في دولته. لقد آن الأوان لتسمية الأمور بمسمياتها: ما يحصل في منظومة الأضاحي هو نتاج مباشر لهيمنة لوبيات لا تؤمن بالدين إلا حين يصبّ في مصلحتها، ولا تحترم قدسية العيد إلا بقدر ما تدرّه من ربح.

وإن لم يقع تجفيف منابع هذه اللوبيات، فسنظل ندور في نفس الحلقة المفرغة، بين مواسم العيد، ونشرات الأسعار، وخيم البيع، والتبريرات الواهية. وسنواصل نحر كرامة المواطن في كل عيد، بدل أن نعيد له فرحته.

تصدر عن شركة حمزة للنشر والطباعة
البريد الإلكتروني: contact@ avant-premiere.com.tn
24.24@ avant-premiere.com.tn
الهاتف . 29 903 073

مدير التحرير
وفاء حمزة

رئيس للتحرير
عادل الطياري

الإخراج الفنّي
فتحي الحرشاني

سحب من هذا العدد
10000 نسخة

بسبب انتشار الفطريات:

تضرر مساحات من الطماطم بنابل وتقديرات بتراجع كبير في الصابة

سماح باشا

شـــهدت مســـاحات كبيرة من صابة الطماطم المعدة للتحويل بمعتمديتي الميدة وقربة من ولاية نابل لهذا الموسم أضرارا متفاوتة بسبب تفشي مرض الفطريات «الميلديو» .

وأفـــاد كاتب عام الجامعة الجهويـــة لزراعة الطماطم بنابل، محمد بن حسن، في تصريح لمراسلة «24/24» بنابل، بأن انتشـــار مرض «الميلديو» تســـبب في أضرار جسيمة بنسبة تراوحت بين 20 و70 بالمائة في بعض المساحات مما أثر على المردودية التي لن تتجاوز 40 طنا في الهكتار مقابل 60 طنا في الهكتار خلال الموسم الفارط.

وأضاف بن حسن أن التقديرات تفيد بأن صابة الطماطم التي من المنتظـــر أن تنطلق عملية جنيها وتحويلها في أقل من شهر، ستكون في حدود 240 ألف طن مقابل 360 ألف طن خلال الموســـم الفارط أي بتراجع بنسبة 40 بالمائة، مشيرا إلى غياب فاعلية الادوية الموردة ونقص في الادوية في بعض نقاط البيع.

ودعا بن حســـن إلى ضرورة تكليـــف لجنة وطنية فنية للقيام بمعاينات ميدانية وتقييم الأضرار والتدخل العاجل لإيجاد الحلـــول الكفيلة لإنقاذ الفلاحـــين وجبر الضرر، مقترحا تفعيل التعويض من خلال استغلال المبالغ المتأتية من الأداءات المفروضة عليهم والمتمثلة في اقتطاع 5 مليمات على الكغ الواحد من الطماطم في كل موسم حسب القانون عدد 57 المؤرخ في 22 ماي 2001.

وبين أن الفلاح يعيش أزمة ماديـــة نظرا لارتفاع كلفة الانتاج وتراكم الديون نتيجة الاقتراض عند بداية الموســـم الفلاحي، خاصة وان تكلفة الهكتار الواحد من الطماطم تناهز 15 ألف دينار، مطالبا بالإعلان عن الســـعر المرجعي للطماطـــم المعدة للتحويل والذي يجـــب ألا يقل عن 350 مليما للكغ لمجابهة الكلفة.

وأشار إلى أن الجامعة الجهوية لمنتجي الطماطم سارعت بإرسال مراسلة في الغرض الى كل من وزارة الاشراف واتحاد الفلاحين والســـلط الجهوية للتدخل خاصة أمام تواصل ارتفاع الكلفة وتكاثر الآفـــات، داعيا إلى عقد حوار وطني لتطوير القطاع الفلاحي وضمان حقوق الفلاح.

وجديـــر بالذكـــر ان مردودية إنتـــاج الطماطم المعدة للتحويل بولاية نابل التي تضم نسيجا صناعيا مهما (14 وحدة تحويلية)، قد سجلت خلال السنوات الأخيرة تراجعا لتـــتراوح بين 30 و40 طنا في الهكتار الواحد وهو ما قلص من نسبة مساهمة الجهة من الإنتاج الوطني الى حوالي 30 بالمائة بعد ان كانت تساهم بنسبة 65 بالمائة على مساحة قدرت سنة 2017 ب11 ألف هكتار والتي تراجعت الى حدود 6 آلاف هكتارا خلال الموسم الحالي.

زغوان:

المعهد الوطني للتراث يعلن اختتام الحفريات الاركيولوجية السابعة لموقع «ثوبوريو مايوس»

محمد الدريدي

أعلن المعهـــد الوطني للتراث يوم الاحـــد قبل المنقضي اختتام الحملة السابعة للحفريات الاركيولوجية التونسية الايطالية المخصصـــة لموقع «ثوبوريو مايس» القريب من معتمدية الفحص من ولاية زغوان.

وتندرج حملـــة الحفريات الأثرية بموقـــع «ثوبوريو مايس» الأثري في اطار مـــشروع البحث التونسي الإيطالي «ثوبوريو مايـــس ومنطقته في العصـــور القديمة»، وتم تنفيذها من قبـــل المعهد الوطني للـــتراث بالشراكة مع جامعة منوبة وجامعة بولونيا الايطالية.

وقد «فاقت نتائج هذه الحملة الأثرية التوقعات»، وفق ما ذكـــره المعهد الوطني للتراث في بـــلاغ نشره الأحد على صفحته بموقع «فيسبوك»، مضيفا إن هذا المشروع انتهى بعد «أربع ســـنوات من الحفريات وأربعة أشهر من العمل الميداني تلتها أبحاث في المختبرات بتونس وإيطاليا، أجراها باحثون وفنيون من المعهد الوطني للتراث، بمشاركة أكثر من 50 طالبا من جامعتي منوبة وقرطاج بتونس وجامعة بولونيا بايطاليا.

في الأسبوع الأخير من الشهر الجاري

عودة القطار من جديد إلى الجريد

بعد انتهاء الأشـــغال، التي دامت أكثر من خمس ســـنوات، على الخط الحديدي رقـــم 13 الرابط بين محطـــة المتلوي ومحطتـــي دقاش وتـــوزر، وقيام المواطنون والناشـــطون في المجتمـــع المدني بتنفيذ حـــركات احتجاجية للمطالبة بعـــودة القطار، من المنتظر عودة القطار في الأســـبوع الأخير من شـــهر جوان الجاري، حيث تستأنف برحلة أولى تجريبية في انتظار تأمين الرحلات بشكل يومي.

وقـــد حققت الأشـــغال الجارية لصيانة الســـكة الحديدية و بعض المنشآت المائية نسبة تقدم بحوالي 75٪ بتكاليـــف فاقت 700 ألف دينار، وتتمثل خاصة ربط الســـكّة وتهيئتها وموازنتها يدويا و ميكانيكيا وصيانة 52 منشأة مائية على طول السكة الحديدية خاصة المســـافة بين القويفلة ومحطة توزر إضافة إلى إيجـــاد حلول لتجاوز بعض الإشـــكالات الفنية و المرتبطة بهبوب رياح رمليـــة أدت إلى غمر أجزاء من السكة بالتراب.

وقد قامت بلديتي توزر ودقـــاش بحملة لتنظيف لمحطتي القطار ورفع الفضلات ومخلفات مواد البناء كما تعهدت الشركة التونسية للسكك الحديدية برفع بعض المعدات ومخلفات السكة الحديدية.

محمد المبروك السلامي

للمطالبة بتسوية وضعيتهم العالقة

وقفة احتجاجية بتوزر للأساتذة المدرجة اسماؤهم ضمن قائمة الانتظار

نفذ قبل ايام قليلة أعضاء التنســـيقية الوطنية للأســـاتذة المدرجة أسماؤهم ضمن قائمة سد الشـــغورات في ولاية توزر وقفة احتجاجية مفتوحة أمام المندوبية الجهوية للتربية.

وتأتي هذه الخطوة التصعيديـــة للتعبير عن رفضهم للوضع الراهن ومطالبتهم بالتعجيل في تسوية ملفهم وإنصافهم.

وقد أكد المحتجون أن وقفتهم ســـتتواصل يوميًا طوال أيام الأسبوع، مؤكدين على ضرورة إصدار قرار اســـتثنائي ينهي معاناتهم. وشددوا على رفضهم التام للتخلي عـــن القوائم التي أُعدت خصيصًا لهم، والتي حظيت بتأشيرة وزارة التربية، مطالبين بإدراجهم آليًا في قاعدة البيانات الرسمية.

ويطالب المحتجون بإدراجهم المســـتقبلي كمدرسين أو إداريين لسد الشـــغورات في وزارة التربية، مؤكدين أن هذه الوقفة هي تعبير صادق عن إصرارهم على حقوقهم ورفضهم لأي شـــكل من أشـــكال الظلم. ويامل الأساتذة أن يصل صوتهم إلى الجهات المعنية وأن يتم الاستجابة لمطالبهم المشروعة في أقرب الآجال.

محمد المبروك السلامي

تحت مجهر «24/ 24»: التدخين سمّ مغلّف بالمغريات يهدد الحياة بـ400 مرض خطير

اعداد : مفيدة عياري

احتفل العالم في 31 ماي الماضي باليوم العالمي للامتناع عن التبغ لعام 2025 تحت شعار «فضح زيف المغريات» وسلّط موضوعُ هذا العام الضوءَ على أساليب دوائر صناعة التبغ لإغراء النساء والشباب للوقوع في براثن الإدمان من خلال منتجات مُنَكَّهة ومُلوَّنة.

ويُعدُّ تعاطي التبغ السبب الرئيسي للوفاة الذي يمكن تلافيه على الصعيد العالمي، ويتحمل إقليم منظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط عبئًا ثقيلًا في هذا الصدد. ويسجِّل الإقليم أعلى معدلات التدخين بين المراهقين، إذ أن بلدان مثل الأردن ولبنان ومصر مُصنَّفة ضمن البلدان ذات أعلى المعدلات لهذه الظاهرة على الصعيد العالمي. وقد أدى الترويج لمنتجات النيكوتين الجديدة، مثل السجائر الإلكترونية ومنتجات التبغ المُسَخَّن، إلى ارتفاع معدلات إدمانها بين الفئات القابلة للتأثُّر.

ففي زمن تسيطر فيه المغريات الزائفة على العقول، ويُعاد تغليف الموت بألوانٍ زاهية وروائح منكهة، يبرز التدخين كأحد أخطر التهديدات الصحية في العالم، لا لأنه مستجدّ، بل لأنه مقنّع. ملايين البشر، من مختلف الأعمار والطبقات، يستهلكون يوميًا هذا السمّ القاتل البطيء، غافلين – أو متغافلين – عن الحقيقة المرّة: كل سيجارة تُشعلها هي خطوة ثابتة نحو المرض، وربما الموت.

الحكاية تبدأ بالتعلّق النفسي... المدخل الأول نحو الإدمان ،

كثيرون يعتقدون أن الإدمان على التدخين يبدأ من أوّل سيجارة، لكن المختصين في طب القلب والشرايين يؤكدون أن ما يسبق مرحلة الإدمان هو مرحلة التعلّق النفسي : وهي أخطر مما تبدو عليه. خلال هذه المرحلة، التي قد تمتد إلى ستة أشهر كحدّ أقصى، يظنّ المدخن أنه ما يزال حرًا، يستهلك من ثلاث إلى خمس سجائر في اليوم، ويملك زمام التوقف متى شاء. لكن في الواقع، يكون العقل الباطن قد بدأ في تشكيل علاقة تبعية للمادة النيكوتينية، ليُصبح القرار بالإقلاع أكثر صعوبة مع مرور الوقت.

هذه المهلة – رغم خطورتها – يمكن أن تكون فرصة ذهبية للنجاة فالمدخن في هذه المرحلة قادر على كسر التعلّق دون تدخل دوائي، فقط عبر تعديل نمط حياته: ممارسة الرياضة، الانشغال بهوايات جديدة، وتجنب المحفزات غير أن إهمال هذه الفترة يدفع بالشخص سريعًا إلى هاوية الإدمان الكيميائي، التي تتطلب تدخلًا طبيًا شاملاً يشمل الأدوية والدعم النفسي.

الإقلاع مُمكن... والعلاج ناجع

لا وجود لمستحيل حين تتوفر الرغبة والعزيمة هذا ما يثبته الواقع والتجارب الطبية. فحتى من دخّن لعقود، يمكنه أن ينجو من هذه العادة القاتلة إذا اتخذ القرار الصحيح، بدعم المختصين. الأطباء اليوم قادرون على وضع بروتوكولات علاج شخصية لكل حالة، تتضمن أدوية خاصة، ومتابعة نفسية دقيقة، ما يرفع نسب النجاح إلى أكثر من 90% في بعض الحالات.

والخبر الجيد أن الجسم، الذي يعاني بصمت طيلة سنوات التدخين، يمتلك قدرة مذهلة على الشفاء والتجدد ففي غضون سنتين من الإقلاع، تتراجع عوامل خطر أمراض القلب والأوعية الدموية بشكل كبير. أما بالنسبة للرئة، فقد يتطلب الأمر من 10 إلى 15 سنة للتعافي التام، في حين تتراوح مدة الشفاء من الأمراض الأخرى بين ستة أشهر وعشر سنوات، حسب طبيعة الإصابة وشدتها.

من سيجارة إلى سرير الموت

من سيجارة إلى سرير الموت، تبدأ الحكاية بخدعة صغيرة، نفسٌ يُقال إنه يخفف التوتر، لحظة استرخاء في زاوية من الحياة الصاخبة، ثم ثانية، فثالثة... قبل أن تتحوّل السيجارة إلى رفيق دائم لا يُفارق الجيب ولا الفم. تمر الأيام، ويظنّ المدخن أن الأمور تحت السيطرة، وأن «واحدة فقط» لن تضرّ، لكن جسده في الخلفية ينهار بصمت. أول ما يتأثر هو القلب، تضيق الشرايين، يضعف النبض، وتتكاثر الجلطات. ثم تأتي الرئتان، يثقل التنفس، تشتد نوبات السعال، ويصبح الصعود على درج واحد بمثابة معركة. الكبد يتعب، الكلى تختنق، الجلد يذبل، والعين تبهت. ومع كل نفَس، تتقدم الأمراض في الجسد كما تتقدم النار في هشيم يابس. سرطان الرئة لا يعلن نفسه من البداية، بل يترصّد بصمت إلى أن يحكم سيطرته، فيُدخل صاحبه في دوامة علاج مؤلمة، لا تترك من الجسد إلا ظلالًا باهتة لما كان عليه. وهكذا، من سيجارة تافهة في لحظة غفلة، يجد الإنسان نفسه على سرير أبيض، بين أنين الأجهزة ووجع الندم، يتمنى لو عاد به الزمن إلى الوراء، فقط ليرفض السيجارة الأولى.

400 مرض... والحصيلة مفتوحة

الأرقام صادمة، لكنها حقيقية: 400 مرض على الأقل تنسب إلى التدخين، منها 200 مرض مباشر، كأمراض القلب، والسرطانات، والتهابات الرئة المزمنة، وارتفاع ضغط الدم، والسكري، والجلطات، والعجز الجنسي، والعقم. أما النصف الثاني، فيتمثل في أمراض يُفاقمها التدخين مثل هشاشة العظام، أمراض الكبد، مشاكل الجهاز الهضمي، واضطرابات الجهاز العصبي. والمخيف أن هذه الأمراض لا تقتصر على المدخن نفسه، بل تطال من حوله عبر التدخين السلبي، وخاصة الأطفال والنساء. استنشاق الدخان في المنزل أو السيارة قد يكون كافيًا ليتعرض طفل صغير إلى أزمات تنفسية، وربما مستقبل صحي هشّ منذ الطفولة.

المغريات الزائفة... تجارة الموت

ما يزيد الأمر خطورة هو أن دوائر صناعة التبغ لا تكتفي بإنتاج السمّ، بل تغلّفه بمكر. تُباع السجائر اليوم في عبوات ملوّنة، بروائح منكهة، وأسماء جذابة تستهدف النساء والشباب، في محاولة لتحويل التدخين من عادة قبيحة إلى «موضة». لكن الحقيقة تبقى واحدة: ما بداخل العلبة هو نفسه، نيكوتين وقار وسموم .

ولهذا السبب، خصصت منظمة الصحة العالمية شعار «فضح زيف المغريات» للاحتفال باليوم العالمي للامتناع عن التبغ، قصد فضح هذه الحِيَل التسويقية، وتنبيه الشباب إلى فخاخ الشركات التي تروّج للموت باعتباره حرية.

القرار بين يديك

الإقلاع عن التدخين ليس مستحيلاً، بل هو قرار شخصي شجاع. يستحقه كل إنسان يحترم جسده ويحب حياته. كل دقيقة تمرّ دون تدخين هي خطوة نحو الشفاء. لا تنتظر وعكة صحية لتدرك الحقيقة، ولا تسمح لسيجارة أن تتحكّم في مصيرك. اختر الحياة، النقاء، التنفّس العميق، والأيام الخالية من السعال والأدوية. لا تُطفئ شمعة صحتك بسيجارة... فالحياة أثمن بكثير من نفَس ملوّث .

عيد الأضحى في زغوان:

بين الطقوس الدينية والاحتفالات الاجتماعية والتحديات الاقتصادية

محمد الدريدي

حلول موعد عيد الأضحى في مدينة زغـــوان و كالمعتاد فهـــو ليس مجرد مناســـبة دينية، بل هو احتفال ثقافي واجتماعي يجســـد قيـــم التضامن والتكافل بين الأهـــالي. كل عام، وعلى وقع هـــذه المناســـبة المباركة، تتغير ملامح المدينة، حيث تعيش أســـواقها وأحياؤهـــا حركة نشـــطة تدل على أهميـــة العيد في حياة الســـكان. هذا العيد الذي يحل يوم الجمعة، يحمل في طياته مزيجًا مـــن البهجة والعبادات والتحديات التي تواجه بعض الأهالي، لكنه يبقى رمزًا للأمل والتآزر بين أفراد المجتمع.

نكهة متميزة للعيد

مع اقتراب عيد الأضحى، تبدأ الحركة في الأسواق بشكل غير مسبوق. التجار يعرضون الأضاحي بأحجام وأســـعار متفاوتة لتناســـب مختلف الشرائح الاجتماعيـــة، بينما تتزايـــد عمليات شراء المستلزمات الأساسية من توابل ومســـتلزمات الطهي التـــي تدخل في إعداد الأطباق التقليديـــة. في المقابل، تجد بعض الأهـــالي يواجهون تحديات اقتصادية تجعـــل شراء الأضحية أمرًا صعبًا، مما يدفـــع العديد منهم للجوء إلى المبـــادرات الخيرية التي تســـهم في توفير الأضاحي للعائلات المحتاجة.

الأسواق بين الزحام والتفاوض

تمثل أسواق زغوان خلال أيام العيد نقطة التقاء بين الباعة والمشـــترين، حيث تتسم العملية التجارية بكثير من المفاوضات حول الأسعار. مع ارتفاع أســـعار الأضاحي في السنوات الأخيرة، أصبـــح التفاوض على الســـعر جزءًا أساسيًا من هذه العملية، خصوصًا بين العائلات محـــدودة الدخل التي تبحث عن خيارات تناسب ميزانيتها. إضافةً إلى ذلك، تنتشر الأسواق الشعبية المؤقتة التي توفر اللحوم والمستلزمات بأسعار مخفضة، مما يساعد الأهالي على تدبير أمورهم المالية خلال هذه المناسبة.

في فجـــر يوم العيد، يخرج ســـكان زغوان إلى المساجد والساحات الكبرى لأداء صلاة العيد، حيث تمتزج أصوات التكبيرات بأجواء روحانية تعزز شعور الوحدة بين الأهالي. هذه الصلاة، التي يحضرها الصغير والكبير، تمثل بداية الطقوس الدينية التي تتبعها عمليات الذبح وفق الشريعة الإســـلامية، حيث يحرص الأهالي عـــلى الالتزام بالعادات المتوارثة واحترام تقاليـــد الذبح التي تعلموها من آبائهم وأجدادهم.

الأضحية بين الواجب الديني والتكافل الاجتماعي

و يحرص أهالي زغـــوان على تقديم الأضاحـــي وفق التقاليد الإســـلامية، معتبرين ذلك واجبًا دينيًا يعزز مفهوم الطاعة والتقرب إلى الله. لكن إلى جانب الجانب الديني، يمثل توزيع الأضاحي جزءًا من التكافل الاجتماعي، إذ يقوم كثيرون بتقســـيم اللحـــوم بين أفراد الأسرة والجـــيران والفقراء، مؤكدين بذلك على أهميـــة التضامن والتعاون بـــين أفـــراد المجتمع. كمـــا أن هناك جمعيات محلية تُنظم حملات لتوزيع اللحوم عـــلى الأسر المحتاجة، بهدف ضمان وصول فرحـــة العيد للجميع دون استثناء.

و بعـــد انتهاء الطقـــوس الدينية، تنطلـــق التحضـــيرات في المنـــازل والطرقات، حيث تُقام الولائم العائلية التي تجمع الأحبـــاب في أجواء مليئة بالفـــرح.و تعتبر الأطبـــاق التقليدية عنصرًا أساســـيًا في هـــذه التجمعات، ومن أبرز الأكلات التي تُعد خلال العيد «المشوي» و»الكمونية»، وهي أطباق تعكس تراث المنطقـــة وتعزز الروابط بين الأجيال. الأطفـــال أيضًا يحظون بفرحة خاصة، حيث يرتدون ملابس العيد الجديدة ويلعبون في الســـاحات، مســـتمتعين بالأجواء المليئة بالبهجة والمرح.

التحديات الاقتصادية وتأثيرها على العيد

رغم الأجواء الاحتفالية التي يعيشها الأهـــالي، لا يمكن تجاهـــل التحديات الاقتصادية التي تواجه بعض الأسر في زغوان، خصوصًا في ظل ارتفاع تكاليف المعيشـــة. أســـعار الأضاحي شهدت ارتفاعًا كبيرًا خلال السنوات الماضية، مما جعل العيد يشـــكل عبئًا ماليًا على بعض العائلات. لمواجهة هذه المشكلة، تتزايد المبادرات المجتمعية التي تهدف إلى دعـــم الأسر المحتاجة، ســـواء عبر توفـــير اللحوم أو تقديم المســـاعدات المالية لضمان احتفال الجميع بالعيد دون استثناء.

و تلعـــب الجمعيـــات المحلية دورًا مهمًـــا في مســـاعدة الأسر المحتاجة خلال عيد الأضحـــى، حيث يتم جمع التبرعات لـــشراء الأضاحي وتوزيعها على العائـــلات الفقيرة. إلى جانب ذلك، هناك حملات تطوعية تشـــارك فيها فرق شـــبابية تهدف إلى نشر البهجة في الأحياء الفقيرة عبر توزيع الملابس الجديدة والمســـتلزمات الغذائية. هذه المبادرات، التي يشارك فيها أهل الخير، تعكـــس روح العطـــاء والتآخي بين سكان زغوان.

ويظـــل عيـــد الأضحـــى في زغوان مناســـبة اســـتثنائية تجمـــع بـــين الطقوس الدينية والمظاهر الاجتماعية والاقتصادية. إنه أكثر من مجرد عيد، بل هو فرصة لتعزيز الروابط العائلية والاجتماعية، ومناســـبة تعكس قيم العطاء والتكافل التي يعتز بها الأهالي. ورغم التحديـــات الاقتصادية، تبقى روح التعاون والتضامـــن قادرة على إدخال الفرحة إلى كل بيت، وجعل العيد مناسبة تحمل الأمل والبهجة للجميع.

للتصدي للجراد الصحراوي بقبلي

مداواة أكثر من 4500 هكتارا إلى حد الآن

تواصل مصالح المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بقبلي عمليات مداواة الجراد الصحراوي، والتي انطلقت منذ مارس الماضي بعد دخول مجموعات صغيرة منها. وقد تم في اطار مجهودات التصدي للجراد توزيع الادوار بين مختلف الهياكل المتدخلة، وقد شملت التدخلات لمداواة الجراد الصحراوي الى حد الان اكثر من 4500 هكتار بالمناطق الصحراوية البعيدة عن مناطق الانتاج بمعتمديات رجيم معتوق والفوار ودوز الشمالية بعد تحديد مكان تواجد الجراد الصحراوي للقضاء عليه، بمشاركة مصالح المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية وقوات الجيش والامن الوطنيين، والمجهود الذي يبذله المواطنون والرعاة بالمناطق الصحراوية في عملية رصد الجراد.

ومازالت عمليات المداواة متواصلة الى حد الان باستعمال الات الرش الخاصة بالجراد الصحراوي المحمولة على السيارات، الى جانب استعمال الجرارات بالاماكن التي لا توجد بها كثافة كبيرة للجراد، إضافة إلى المعاضدة الهامة من الاهالي خاصة بمناطق معتمدية رجيم معتوق، كما تم القيام بالمداواة الجوية في الاماكن البعيدة التي يصعب الوصول اليها خاصة ببعض مناطق المعتمدية او بمنطقة قصر غيلان ،من معتمدية دوز الشمالية، باستعمال الطائرة التي وفرتها الشركة الوطنية لحماية النباتات.

كما أن التحسن في الظروف الجوية سيمكن من تسريع السيطرة على هذه الافة خاصة بوجود فريق موريطاني، قادم من قاعدة قوة التدخل في المنطقة الغربية بموريطانيا، يعاضد جهود فرق المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية في القضاء على هذه الآفة وهو فريق مجهز ويشتغل تحت اشراف منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة.

محمد المبروك السلامي

لمنع تكرر «أزمة» العيد

اجراءات مطلوبة حتى لا يشتكي المواطن ولا يجوع المنتج

صابر الحرشاني

دفع الارتفاع الجنوني لاسعار الاضاحي هذا السنة إلى ضرورة استنباط الحلول و حسن الاستعداد لقادم المواسم حتى يتمكن عموم التونسيين من ممارسة هذه الشعيرة بعيدا عن سيطرة المضاربين.

ورغم أنّ عيد الأضحى يمثّل مناسبة دينية واجتماعية ذات رمزية خاصة في وجدان التونسيين، فقد طغى هذه السنة الشعور بالضيق والاستياء على أجوائه، بعدما سجلت أسعار الأضاحي ارتفاعًا لافتًا فاق قدرات أغلب العائلات، واستمر هذا الارتفاع حتى آخر لحظة.

وعلى الرغم من توفر المرعى والعلف مقارنة بالسنوات الماضية استمر غلاء الاضاحي الى اخر يوم في مشهد بدا فيه السوق مضطربا، وتقاطعت فيه عوامل ظرفية وهيكلية، ما يستوجب اليوم مراجعة عميقة تقطع مع سياسة التدخل الظرفي ، وتنتقل نحو حلول جذرية ومستدامة.

الانفلات الذي شهده سوق الأضاحي لم يكن مفاجئًا تماما، بل كان مرصودًا في المؤشرات السابقة للعيد، بدءًا من ارتفاع أسعار الاضاحي في الايام الاخيرة بشكل تدريجي، مرورًا بتذبذب منظومة الإنتاج والتوزيع، وصولًا إلى غياب آليات الضبط الفعّال في مختلف حلقات السلسلة، لكن ما فاجأ المواطن هو اتساع الهوة بين التطمينات التي سبقت العيد من قبل بعض المنظمات، والواقع الميداني الذي عايشه المستهلك، حيث ظلت الأسعار في حدود يصعب معها الحديث عن «قدرة شرائية»، حتى بالنسبة للطبقة الوسطى.

و إن كانت التقديرات الرسمية لبعض المنظمات قدّرت عدد الأضاحي المتوفّرة هذه السنة بحوالي مليون و300 ألف رأس من الخرفان، وهي كمية توصف بالكافية مقارنة بالحاجة الاستهلاكية التي لا تتجاوز 950 ألف أضحية، فإن الأسعار لم تعكس هذه الوفرة. فمن الناحية النظرية، كان من الممكن أن تؤدي هذه الزيادة في العرض إلى نوع من التراجع أو التوازن في الأسعار، إلا أنّ ذلك لم يتحقق، ما يفتح باب التساؤل حول ديناميكية السوق، وأين يختلّ التوازن بين العرض والطلب في واقع ميداني يفترض أن تحكمه قواعد شفافة.

الحاجة الى الحوكمة

و يشير العديد من الفاعلين في القطاع إلى أن منظومة الأضاحي في تونس أصبحت تفتقر إلى هيكل تنسيقي يجمع المربين، والموزعين، والسلطات الرقابية، ما يجعل كل طرف يشتغل وفق منطق مصلحته الخاصة.

وفتح هذا الغياب للحوكمة في السلسلة الإنتاجية والتجارية المجال لظهور مضاربات، وارتفاعات غير مبرّرة في الأسعار، حتى في سياق وفرة نسبية للمنتوج. فالمربّي يشكو من ضعف هامش الربح مقارنة بكلفة الإنتاج، فيما يشتكي المواطن من الغلاء.

ولا تتعلق المشكلة بغياب التنسيق فحسب، بل ترتبط أيضا ببنية السوق نفسها، ففي غياب أسواق منظمة ومهيكلة، تحولت الفضاءات العشوائية و «الرحب» التي تشكلت قبل العيد إلى مناطق فوضى، لا تخضع فيها الأسعار لأيّ مراقبة فعلية، حيث افتقرت هذه الأسواق إلى الموازين الرسمية، ولا يُطبَّق فيها أيُّ ضبط للجودة أو الوزن، مما يفتح الباب للتلاعب والاحتيال، كما أن غياب قنوات توزيع منظمة يضعف قدرة الدولة على التدخل في التوقيت المناسب، ويجعلها رهينة لتقلبات اللحظة.

ورغم قيام شركة اللحوم بطرح عدد من الأضاحي بأسعار محددة في نقاط بيع رسمية، إلا أن تأثير هذا التدخل ظل محدودا جدا من حيث الحجم، والانتشار الجغرافي، والفئة المستفيدة،وهي تدخلات أقرب ما تكون إلى «الحلول الرمزية» التي لا تعالج أصل الإشكال، بل توفّر واجهة شكلية للتدخل. فالسوق، بحجمه ومصادر تموينه وسلوكياته، يحتاج أكثر من مجرد خيام موسمية تبيع العشرات من الخرفان بأسعار مدعّمة.

ضرورة اصلاح منظومة الانتاج

ويرى مراقبون ان مشكل أضاحي العيد ليس سوى واجهة لمعضلة أوسع تعيشها منظومة الإنتاج الحيواني في تونس، التي تشكو من تقلّبات أسعار الأعلاف، وتراجع الاستثمار، وغياب الحوافز، فضلا عن هشاشة الإطار المؤسساتي الذي يواكب هذا القطاع، حيث ان هذه المنظومة تحتاج إلى إعادة هيكلة شاملة، تشمل ضبط العلاقة بين المربّي والسوق، وتطوير منظومة الإرشاد والدعم، وتوسيع الأسواق البلدية المنظمة التي تتيح للمستهلك الاختيار في ظروف شفافة.

كما أنّ تعزيز الشفافية يقتضي إرساء منظومة معلومات دقيقة، تسمح بمتابعة تطوّر الأسعار، والكميات المتوفّرة، وكلفة الإنتاج، بما يتيح للجهات الرسمية أن تتدخّل بشكل استباقي. ومن شأن رقمنة السوق وتحديث مسالك التوزيع أن تُخرج الأضاحي من الفوضى الموسمية التي تكرّرت في السنوات الأخيرة، وتعيد الاعتبار إلى منطق العدالة الاجتماعية الذي يشكّل جوهر العيد.

وثمّة أيضا حاجة لتثقيف المستهلك وتوعيته بدور التنظيم، من خلال دعم ثقافة الشراء من المسالك القانونية، وعدم الانسياق وراء الأسواق الموازية، لأن سلوك المستهلك يشكّل بدوره عنصرًا مهمًا في ضبط السوق، كما يمكن التفكير في حلول بديلة مثل تطوير منظومة الادخار الخاصة بعيد الأضحى، وتشجيع التعاونيات الاستهلاكية التي توفّر الأضاحي بالتقسيط أو بأسعار مدروسة.

لقد كشف عيد الأضحى الأخير عن خلل حقيقي في التوازن بين ما يُنتَج وما يُستهلك، وما يُطرَح في السوق وما يُراقَب، وبين ما تتدخّل فيه الدولة وما تتركه للعرض والطلب، وإذا كانت العوامل الظرفية مثل الجفاف أو الأزمات الاقتصادية تبرّر أحيانًا بعض الانفلات، فإن تكرار نفس المشهد كل سنة يشير إلى أزمة هيكلية لا يمكن تجاوزها إلا برؤية إصلاحية طويلة الأمد، تستند إلى التشاركية بين الدولة والمهنيين والمجتمع المدني.

و لم يعد من المقبول أن يتحوّل عيد الأضحى إلى موسم ضاغط على أعصاب العائلات التونسية، بدل أن يكون مناسبة للفرح والتكافل. وليس المطلوب توجيه الاتهامات أو تبادل المسؤوليات، بل المطلوب اليوم هو إطلاق حوار وطني جاد، يفضي إلى خطة عمل متكاملة تعيد هيكلة قطاع الأضاحي، وتعيد معه ثقة المواطن في أسواقه ومؤسساته.

اخرها جريمة قتل التونسي هشام الميراوي:

جرائم الكراهية ضد المسلمين في فرنسا تتفاقم وسياسات «الاليزيه» تصب الزيت على النار

ندى الغانمي

قبل أسابيع شـــهدت فرنسا حادثة عنصرية أليمة ذهب ضحيتها الشاب المالي أبوبكر سيســـيه الـــذي يبلغ من العمر 22 عاما طعنـــا عشرات المرات أثناء أدائه لصلاته في مســـجد خديجة في بلـــدة «لا غراند كومـــب» الصغيرة بفرنســـا، بعد أن قتله مواطن فرنسي متشدد.

وبعدهـــا بأيام، حادثـــة عنصرية أخرى شهدتها فرنسا وبالتحديد نهاية الأسبوع الماضي، جريمة شنيعة أخرى هزت الشـــارع التونسي بعـــد أن راح ضحيتها رجل تونسي يدعى هشـــام الميراوي ويبلغ 45 عاما في بلدة «بوجيه سـور أرجانس» بمنطقـــة «فار» في جنوب فرنسا.

تفاصيل الحادثة

ليلة السبت قبل الماضي، قتل الشاب التونسي هشـــام الميراوي، بخمســـة طلقات ناريـــة كانت كافيـــة لإنهاء حياته، خمســـة طلقات عنصريّة من مســـدس جاره الفرنسّي، حيث تعمّد إطلاق النـــار عليه يوم الســـبت قبل الماضي ثم نشر مقاطع فيديو عنصريّة توثّق جريمته الفظيعة.

كما أطلق المجرم (كريســـتوف.ب) النار على تركيّ يبلغ من العمر 25 سنة تمّ نقله فيما بعد إلى مستشـــفى ببلدة «فريجوس» القريبة من مكان الحادث لتلقي العلاج، وتولّـــت النيابة العامة الفرنســـية لمكافحة الإرهاب التحقيق في هذه الجريمة ووجهت تهمة «القتل بدوافع عنصرية» للمشتبه به.

وبعد جريمته، ظهر المشـــتبه به في فيديوهات نشرها على حســـابه على الفيسبوك قبل وبعد ارتكاب الجريمة وهو يقســـم بالولاء للعلـــم الفرنسي، داعيا الفرنسيين إلى «إطلاق النار» على الأجانب المتواجدين في فرنسا.

ووقعت جريمـــة القتل بالتحديد، في منطقة «بوجيه سور أرجينز»، حيث قام المشـــتبه به البالغ من العمر 54 عاما وهو من هواة الرماية الرياضية ويتلقى تدريبا في أحد النوادي المختصّة، بإطلاق النار على جاريه الاثنين ثم لاذ بالفرار على متن ســـيّارته، فتقدّمت شريكته ببلاغ في الغرض ليتمّ القبض عليـــه في مكان غير بعيـــد عن مكان الجريمة.

كمـــا عثـــرت عنـــاصر الشرطة الفرنسية على عدة أنواع من الأسلحة في سيارته من بينها مسدس آلي وبندقية صيد ومسدس، وفق ما صرّح به بيار كوتينييه المدعي العام في دراغينيانفي جنوب شرق البلاد.

تعليقات بعد الجريمة

مـــن جهته، أجرى وزيـــر الدّاخليّة خالد النوري مساء الاثنين قبل الماضي اتصـــالا هاتفيّا مع نظـــيره الفرنسي برونو ريتايو عبّر لهُ فيه عن «شجبه» للجريمة التـــي راح ضحيتها المواطن التونسي هشام الميراوي السبت الماضي وما خلفتـــهُ الحادثة الأليمة من حُزن عميق واســـتياء لدى الـــرّأي العام في تونس، وفق ما جـــاء في بلاغ للداخلية وصف الوزير الجريمة بـ «الإرهابية».

وأكد وزير الداخليـــة خالد النوري لنظـــيره الفرنـــسي «ضرُورة توفير الحمايـــة اللازمة للجالية التونســـيّة المُتواجـــدة عـــلى الـــتراب الفرنسي وتأمينها» و «اعتماد مُقاربة استباقيّة لتفادي مثل هـــذه الجرائم التي تُسيء إلى الإنسانيّة، وضمان عدم تكرارها»، مُضيفـــا أن خطـــاب التحريض على الكراهيّة والتعصّب غالبا ما يُؤدّي إلى مثل هذه الجرائم البشعة.

مـــن جانبه، أعرب وزيـــر الدّاخليّة الفرنسي عـــن إدانته الشـــديدة لهذه الجريمـــة العُنصريّـــة والتي وصفها بالإرهابيّة، مُؤكّدا رفض سُلطات بلاده التام لكُلّ ما من شـــأنه إثارة الفتنة داخل المُجتمع الفرنسي. وتوجّه باسمه وباســـم الحكُومة الفرنسيّة بخالص التعـــازي لعائلة الضحيّـــة، مُؤكّدا أن السّـــلطات القضائيّة الفرنســـيّة لن تتوانى عن تســـليط أقصى العقوبات على الجانـــي الذي لا يُمثـــل المُجتمع الفرنـــسي ولا قيم الدّولة الفرنســـيّة، وفق ما جاء في نص البلاغ.

فيما فتح مكتب المدعي العام بإقليم فار تحقيقا في الحـــادث بتهمة القتل بدوافع عنصرية، وأورد المدعي العام في مدينة «دراغينيان» في بيان الاثنين قبل الماضي، بأن تونســـيا قُتل بالرصاص على يد جاره في مدينة «بوجيه ســـور أرجانـــس» بمنطقة «فـــار» (جنوب فرنســـا)، مضيفـــا أن الواقعـــة قيد التحقيق وقد اقترفت بدوافع عنصرية.

مسجد باريس الكبير يعتبرها جريمة «إرهابية معادية للإسلام»

من جهته، اســـتنكر مسجد باريس الكبير اغتيال التونسي هشام ميراوي في فرنســـا، يوم الســـبت قبل الماضي، ووصفه بأنه «عمل إرهابي وعنصري ومعاد للإســـلام»، وذلك وسط موجة متصاعدة من جرائـــم الكراهية ضد المسلمين في البلاد.

وأعرب عميد المسجد الكبير شمس الدين حفيظ، في بيـــان له ، عن إدانته بأشـــد العبارات لهذه الجريمة «ذات العنف الذي لا يوصـــف، والتي أحيلت إلى النيابة الوطنية لمكافحة الإرهاب». ودعا الامام حفيـــظ إلى إلقاء الضوء الكامل على «الوقائع ودوافع الجاني، الذي قتل بجبن هشام ميراوي المواطن التونسي، وجـــاره، وأصاب رجلا آخر من الجنســـية التركية». وأعلن البيان التضامن الكامل لمسجد باريس الكبير مع عائلة الضحية والجالية التونسية. ويأتـــي اغتيال ميراوي بعد أســـابيع قليلة من مقتل شاب مسلم يدعى أبو بكر سيســـيه داخل مسجد في فرنسا بطعنات غادرة. وقال عميد مســـجد باريس الكبـــير إن «الكراهية العمياء والبربرية نفســـها ضربت مرة أخرى فرنسا في عام 2025»،داعيا إلى «وعي عاجل ووطنـــي حول خطر الخطابات المعادية للأجانب والعنصرية المعادية للإسلام». وشـــدد على أن الوقت حان للتســـاؤل بشـــأن مروجـــي خطاب الكراهيـــة في الأوســـاط السياســـية والإعلامية، الذيـــن قال إنهم «يعيثون فســـادا ويؤدون إلى وقائـــع في غاية الخطورة وسط إفلات من العقاب».

هذه الحوادث أثارت المخاوف حول وضعية المسلمين في فرنسا، حيث قالت منظمة التعاون الإســـلامي إن ظاهرة العداء للمســـلمين (الإســـلاموفوبيا) آخذة في التصاعد على مستوى العالم، وحذرت من أن نحو 90% من حوادث الكراهية ضد المســـلمين لا يتم الإبلاغ

عنها، مما يصعّب رصدها ومعالجتها بفعالية.

تنامي العنصرية والتمييز ضد المسلمين

مع تتالي الاعوام يتنامى الحقد ضد المسلمين في فرنسا رغم كبر مساهمتهم في اقتصادها وفي تالقها وقد كشفت احصائيات سنة 2024 مرة أخرى حجم الإقصاء والتمييز الذي يعانيه المسلمون في فرنسا، ليس من خلال تقديرات جمعيات مدنية أو آراء تيارات سياسية، ولكن وفقاً لأرقام مؤسسات وطنية رسمية أكدت التمييز الذي يطال المسلمين في فرنسا.

من بين تلك الأرقام الرسمية المعلنة ما كشفته نتائج دراسة أجراها المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE)، والتي خلصت إلى أن أحفاد المهاجرين في فرنسا يعيشون وضعية «قاتمة»، خاصةً المنحدرين من دول غير أوروبية. النتائج التي نُشرت في الـ21 نوفمبر 2024، تظهر تعرض نحو 34% من مهاجري الجيل الثاني المنحدرين من عائلات غير أوروبية للتمييز، مقارنةً بـ26٪ بالنسبة لوالديهم، ما يعادل فارقاً بـ8 نقاط بين الجيلين وفق معايير الدراسة.

في المقابل، كشفت الدراسة أن أحفاد المهاجرين في فرنسا من أصل أوروبي «أقل عرضةً للتمييز (13%) مقارنةً بالمهاجرين من نفس الأصول (19%)». الدراسة، التي شملت حوالي 27 ألف شخص تتراوح أعمارهم بين 18 و59 عاماً، أكدت أن الأصل الجغرافي هو «العامل الأول للتمييز». تأكيداً لهذه النتائج، كشف بحث علمي أجري من قِبل باحثين أكاديميين تابعين للمركز الوطني للبحث العلمي ومنصة لتحليل البيانات، أن ارتداء الحجاب «يزيد بنسبة 25% من احتمال تلقي ردود سلبية بعد التقدم لمقابلة عمل».

كما أن الحجاب بالنسبة لبنات المسلمين في فرنسا، وفق الدراسة، يقلل بأكثر من 30% من احتمال تلقي ردود غير سلبية، ويخفض بأكثر من 80% فرصة الحصول على رد إيجابي، رغم توفر المتقدمات على الخبرة المهنية والكفاءة المطلوبة.

الخلاصات أظهرت أن النساء من أصول مغاربية، سواء أكُن محجبات أم لا، يواجهن تحديات إضافية مقارنةً بنظيراتهن الفرنسيات عند التقدم لفرص التدريب المهني، وهو ما يعزز الفكرة بأن التمييز يبدأ من المرحلة التعليمية وينعكس بشكل كبير على سوق العمل.

موسم الفرار من فرنسا

خلال سنة 2024، استمر نزيف الكفاءات وهجرة الأدمغة وسط المسلمين في فرنسا. السبب الأول، وفق كل المتابعين، هو العنصرية والتمييز.

في هذا السياق، أوضح أكثر من 1000 مسلم فرنسي، في دراسة اجتماعية وصفتها وسائل إعلام فرنسية بأنها «غير مسبوقة»، أنهم يشعرون بالتمييز بسبب دينهم أو أسمائهم أو أصلهم، بينما أكدوا أنهم يجدون الاعتراف الذي حُرموا منه في فرنسا التي وُلدوا فيها، في بلدان أخرى.

وتعد النساء على رأس المتضررين من هذا الوضع، إذ أدى تزايد الإسلاموفوبيا سياسياً ومجتمعياً إلى إقصاء المحجبات منهن وتهميشهن داخل المجتمع، على الرغم من ولادتهن ونشأتهن في فرنسا، وحصولهن على تعليم عالٍ وامتلاكهن مهارات مهنية مطلوبة. ما يغذي هذا الإحساس بالتمييز ضد المسلمين في فرنسا هو تصاعد خطاب اليمين المتطرف الفرنسي المعادي للمسلمين وسن قوانين وتشريعات ترمي إلى استهداف المسلمين بدرجة أولى.

بالإضافة إلى مواجهة التمييز في مكان العمل، يعاني الرجال والنساء المسلمون في فرنسا أيضاً من التمييز في التعليم والمجتمع المدني. إذ إن الحظر المفروض على الحجاب في فرنسا يمنع النساء المحجبات من الذهاب إلى المدارس، ويؤثر سلباً على حياتهن المهنية ورفاههن العام.

لعل من أبرز أمثلة التضييق المستمر على المسلمين استهداف المدارس الإسلامية، مثل مؤسسة الكندي، التي تواجه اليوم مستقبلاً غامضاً بسبب انتقادات تتعلق بمدى توافق مناهجها التعليمية مع قيم الجمهورية.

حوادث الاستهداف المنهج للمسلمين في قطاع التعليم تكررت سنة 2024 باستمرار، وما حدث بالمدرسة العليا للإدارة بمدينة غرونوبل أحدها، إذ تم عرض عدد من الطلاب على المجلس التأديبي بسبب استهزائهم بالصلاة وسخريتهم من القرآن وتوثيق ذلك عبر مقاطع مصورة نُشرت على نطاق واسع.

استغلال سياسي للرياضة

بينما يحتفل ماكرون بعيد «حانوكا» اليهودي داخل قصر الإليزيه رفقة حاييم كورسيا، كبير حاخامات فرنسا، ويحضر قداس إعادة افتتاح كاتدرائية نوتردام بباريس، تحرص باريس في المقابل على استغلال كل مناسبة لإظهار تحيزها ضد المسلمين وتكريس سياسة الكيل بمكيالين.

وكان ذلك بارزاً خلال دورة الألعاب الأولمبية الصيفية الأخيرة التي احتضنتها باريس، حيث منعت اللاعبات المسلمات اللواتي يمثلن المنتخبات الفرنسية من ارتداء الحجاب أثناء المنافسات الأولمبية.

وزيرة الرياضة الفرنسية حينها، أميلي أوديا كاستيرا، صرحت حينها بإعلان القرار، على الرغم من عدم وجود قانون موحد لدى اللجنة الأولمبية الدولية ضد ارتداء الحجاب، وعلى الرغم من انتقادات منظمة العفو الدولية التي قالت في تقرير إن «الحظر المفروض على اللاعبات الفرنسيات اللاتي يرتدين الحجاب ومنعهن من المنافسة في الألعاب الأولمبية يُعد انتهاكاً للقوانين الدولية لحقوق الإنسان، ويفضح نفاق السلطات الفرنسية القائم على التمييز وضعف اللجنة الأولمبية الدولية وجُبْنها».

تزايد الاعتداءات على المساجد

فيما تواصلت سنة 2024 اعتداءات المتطرفين من أنصار اليمين في فرنسا على المساجد وأماكن العبادة الإسلامية، واتخذت أشكالاً أكثر عنفاً وحدة مثل وضع رؤوس خنازير أمام أبوابها أو إضرام النار في بعض مرافقها.

في وقت سابق، كان موقع «ميديابارت» (Mediapart) الفرنسي كشف في تحقيق خاص أن عدد الهجمات الموثّقة والمعلنة ضد مساجد في فرنسا منذ 2019 بلغت العشرات، مبرزاً أن السياسة الرسمية للدولة بحل وتهميش المؤسسات الإسلامية الرسمية يزيد الأوضاع تعقيداً.

حسب التحقيق، فإن الأرقام المعلنة من قبل وزارة الداخلية هي بالضرورة أرقام منخفضة جداً، ولا تعكس الواقع، وذلك بسبب غياب المعطيات الرسمية الكاملة، علماً أن كثيراً من الضحايا يقررون عدم التبليغ بما يحدث لهم، إلى جانب إخفاق القضاء في التعامل مع ملفات التمييز بشكل عام.

وزير الداخلية الفرنسي برونو ريتايو أدان في نوفمبر الماضي الهجمات المتزايدة الأخيرة على المساجد في بلاده. وقال في منشور عبر منصة «إكس» تعليقاً على تعرض مسجد لاعتداء: «إن الليلة الماضية شهدت اعتداء مناهضاً للإسلام ضد مسجد في منطقة سان أوسيج». وأشار وزير الداخلية الفرنسي إلى أن هذا الهجوم الجديد يأتي بعد يومين من اعتداء عنصري من خلال إضرام النار في بوابة مسجد بمدينة أميان، وأعرب عن دعمه باسمه وباسم بلاده للجمعيات المعنية، مؤكداً أن «مهاجمة أماكن العبادة هو انعكاس للجبن الكبير والعنف الهمجي».

وفي 29 أكتوبر الماضي تعرض مسجد في مدينة أميان لإضرام نار في بوابته، مما دفع السلطات لإطلاق تحقيق في الحادثة. كما تعرض مسجد الإخلاص التابع لجمعية تابعة للاتحاد الإسلامي التركي للشؤون الدينية «ديتيب» في منطقة سان أوسيج قرب مدينة ديجون شرقي فرنسا لاعتداء عنصري في نفس الشهر.

لتقليص الواردات و الضغط على ميزان الدفوعات

تأمين صابة الحبوب أولوية قصوى

صابر الحرشاني

مع نهاية شـــهر جـــوان الجاري ، يبدأ موســـم حصاد الحبوب فعليا في تونس، حاملاً معــه آمالًا معلّقة على صابة وُصفت بالواعدة رغم التحديات المناخيـــة والهيكليـــة التـــي واجهها الفلاحي.

وبين شـــهري ماي و جوان الجاري انطلق موسم الحصاد في قطاع الاعلاف في انتظار حدوث الانخفاض الكبير في درجات الرطوبة التي تسمح بالشروع في حصاد الحبوب وعـــادة ما يتم ذلك نهاية الشـــهر الجاري او بداية شهر جويلية على اقصى تقدير.

و اسوة بتجارب الماضي، فإن وفرة الانتـــاج تبقى مهـــددة في كل المراحل التي تـــلي الحصاد: من الجمع والنقل، إلى التخزين والتسويق، وهو ما يجعل الحفاظ عليهـــا مســـؤولية وطنية تتجاوز الفلاح إلى كل الأطراف المتدخلة في المنظومة.

صابة جيدة في سياق صعب

و تشـــير التقديرات الأولية الصادرة عن وزارة الفلاحة إلى أن صابة الحبوب هذا الموســـم ســـتتجاوز 10 ملايين قنطـــار، أي ما يمثل زيـــادة مقارنة بالموســـم الفارط، وهو ما يبعث على التفـــاؤل في ظل أزمـــة غذائية عالمية وتقلّبات في أسعار الحبوب المستوردة.

ورغم أن المعدلات تظل دون مستوى الاكتفاء الذاتي، فإنهـــا تُمثل فرصة مهمة لتقليص واردات القمح الصلب واللين والشعير، وتخفيف الضغط على ميزان الدفوعات.

لكـــن هذا المكســـب المرتقب يواجه تهديـــدات حقيقيـــة إذا لـــم تتوفّر الجاهزيـــة اللازمة لتأمينـــه في كافة المراحل. فالخســـائر ما بعد الحصاد ليســـت مجرّد احتمال طارئ، بل هي واقـــع متكرر كل عام، تُقدَّر نســـبته أحيانًا بـــ15 إلى 20% من الإنتاج، وفق بيانـــات خبراء الفلاحـــة و الزراعات الكـــبرى، ممـــا يُفـــرّغ الصابة من مضمونها، ويحرم البلاد من مواردها الأساسية.

آفة الحرائق... خطر موسمي متجدد

و من أبرز التهديـــدات التي تترصّد الصابة مـــع بداية موســـم الحصاد، الحرائق، فقد أصبحت موجات النيران المتكررة مشـــهًا مألوفًا في الســـنوات الأخيرة، حيث تســـجَّل سنويا عشرات الحرائـــق في الحقول أثنـــاء عمليات الحصاد أو بعدها مبـــاشرة، وتتنوع أسبابها بين الإهمال، والأعطاب التقنية في آلات الحصاد، والعوامل الطبيعية، بل وحتى الاشتباه في تعمّد بعض الحرائق أحيانًا في ظروف غامضة.

وتســـتوجب مواجهة هـــذا الخطر تفعيل خطط وقائية اســـتباقية تبدأ قبل انطـــلاق الحصاد، عـــبر تنظيف المسالك الفلاحية، وشقّ فواصل نارية بين الحقول، ومراقبة المعدات، وتأمين آليات تدخل سريع مـــن قبل الحماية المدنية والهيـــاكل الجهوية للفلاحة. فصابة تُســـتهلك في ألسنة النيران قبل أن تصل إلى الخزانات، ليســـت سوى هدر لجهد فلاح وشقاء موسم.

النقل...حلقة مهملة في سلسلة الإنتاج

و ما إن يتـــم جمـــع الحبوب من الحقـــول، تبدأ معركـــة أخرى لا تقل أهمية في موسم الحصاد وهي معركة النقل. فضعف الأســـطول المخصّص لنقـــل الصابة، وغياب التنســـيق بين المنتجين والمخـــازن، يخلقان اختناقًا لوجستيًا يُضاعف من نسب الخسائر، ســـواء عبر تأخّر إيصـــال الحبوب إلى مراكز التجميع، أو عبر تعرّضها للتلف بفعل الحرارة والتكدّس.

وقد أشار الاتحاد التونسي للفلاحة والصيـــد البحـــري مـــرارًا إلى غياب رؤية واضحة لتأمين نقـــل الحبوب، وطالب بوضـــع خطة وطنية تتضمن إشراك البلديات، والجيش، والشركات الجهوية للنقـــل، وحتى الخواص، من أجل ضمان نقـــل آمن وسريع، يُراعي ســـلامة المنتوج وظروفـــه الحرارية والرطوبية.

ولا يكتمـــل الحديث عـــن حماية الصابة دون التوقف عند واقع مراكز التجميع والتخزين، إذ أن هذه الهياكل التـــي يفـــترض أن تكـــون الحصن الأخـــير للحبـــوب، باتـــت تعاني من مشـــاكل متراكمة، منها تقادم البنية التحتية، وضعف طاقة الاســـتيعاب، والبيروقراطية التي تُعطّل عملية قبول المنتوجات.

وتؤكّد التقارير الرســـمية أن جزءًا من هذه المراكز ما زال يعتمد وســـائل بدائية في تقييم جودة الحبوب، ما يفتح الباب أمام التجاوزات، ويخلق مناخًا من الشـــكّ لدى الفلاحـــين، خصوصًا حين تُســـجَّل حالات رفض غير مبرر لشحنات تبدو سليمة.

أضف إلى ذلك النقـــص في الصوامع الحديثة والتجهيـــزات المكيّفة القادرة على حفـــظ الحبوب لفـــترات طويلة دون تلف، ما يؤدي إلى خســـائر لاحقة تتكشّـــف بعد أشـــهر حين يُكتشف فساد كميات كاملة بسبب الرطوبة أو القوارض أو سوء التهوية.

ضمان السعر المجزي... حافز للاستثمار

و الحفاظ على الصابة لا يقتصر على الجوانب التقنيـــة فقط، بل يمرّ أيضا عبر ضمان سعر شراء مناسب للفلاح، يغطّي تكاليف الإنتاج ويمنحه هامش ربح معقول، ويشجّعه على العودة إلى الزراعة الموسمية بدل الهروب منها.

وقد مثّلت الأســـعار المرجعية التي أعلنتهـــا وزارة الفلاحة هذا الموســـم خطوة في الاتجاه الصحيح، لكن يجب أن تُرفق بضمانـــات فعلية على أرض الواقع، إذ تظلّ الإشـــكالية الأساسية في تأخر صرف المســـتحقات، وفي عدم وضوح آليات تصنيـــف الحبوب عند التجميع، وهو ما يجعل الفلاح يعيش كل موسم على أعصاب «الميزان».

وفي ظل السياق العالمي المتوتر، ومع ما تشهده الساحة الدولية من ارتفاع أسعار الغذاء وتعقيد سلاسل التوريد، تبدو مســـألة الاكتفاء الذاتي الغذائي أكثر من مجرد خيـــار اقتصادي؛ إنها مسألة ســـيادية تمسّ الأمن الوطني. ولأن الحبوب تمثّل حجر الأســـاس في هذا المســـار، فإن الحفاظ على الصابة ليس فقط مطلبًا فلاحيا، بل هو تحدٍّ وطني شامل.

والمطلـــوب في هـــذه اللحظة، ليس فقط تعبئة الآلات والموارد اللوجستية، بل أيضًـــا تعبئة سياســـية وإعلامية تحوّل ملف الحصاد إلى أولوية وطنية. فكما تُدار الحملات الانتخابية بخطط وتعبئة، يجب أن يُدار موسم الحصاد بنفـــس الجدية، عبر لجـــان جهوية مشـــتركة تضمّ الفلاحـــين، والهياكل الرســـمية، وممثلي المجتمـــع المدني، وتُسند بصلاحيات واسعة واستباقية.

وبشـــكل عام قد تكون الصابة هذا العـــام واعدة، لكن الوفـــرة وحدها لا تكفـــي، فالحصاد الحقيقـــي لا يتمّ في الحقـــول فقط، بـــل في الطرقات، والمخـــازن، ومكاتـــب الإدارة، وفي السياسات. وإذا أردنا تحويل موسمية الخير إلى مكتســـب اســـتراتيجي، فلا بد من حماية كل ســـنبلة، وصون كل قنطار، وتكريس رؤية فلاحية تجعل من الحبوب دعامة للسيادة الوطنية.

بنقردان

وفاة شاب في انقلاب سيارة

جد بمنطقة الوارسنية، من معتمدية بنقردان، حادث مرور أسفر عن وفاة شاب ،يبلغ من العمر 17 سنة، وإصابة مرافقه الذي تم نقله إلى المستشفى الجهوي بالجهة، قبل أن يتم تحويله إلى إحدى المصحات الخاصة لتلقى العلاج وحالته حرجة

وتتمثل صورة الحادث في انقلاب السيارة التي كانا على متنها بعد أن فقد سائقها السيطرة عليها.

نابل

وفاة شاب و كهل في حادثتين منفصلتين

شـــهدت نابل حادثتي وفاة، في الحادثة الأولى توفي شاب، في العقد الثاني من عمره، أصيل المدينة الجديدة ببن عروس، غرقا في شـــاطئ عين العتروس بقربص. وقد تدخلت وحدات الحماية المدنية بقرمبالية وقامت بنقله إلى مستشفى سليمان، أين توفي رغم التدخلات الطبية.

وتتمثـــل الحادثة الثانية في العثور على كهل، في العقد الخامس من عمره، مشـــنوقا داخل منزله بمنطقة بئر بورقبة.

ورجح مصدر أمني بانه حســـب المعطيات الأولية بأن هناك فرضية الانتحار بسبب اضطرابات نفســـية، وبعد معاينة الجثة تم تحويلها إلى المستشـــفى الجامعي محمد الطاهر المعموري بنابل لعرضها على الطب الشرعي لتحديد أسباب الوفاة.

حي ابن خلدون

الإطاحة بمروج مخدرات

تمكن أعوان مركـــز حي ابن خلدون ،بعد كمين محكم، من الإطاحـــة بمروّج مخدرات معروف بالجهـــة ومُلاحق من الأمن منذ فـــترة طويلة، بحي الفوز،حيث تم إيقافـــه وبحوزته كميات من المخدرات الجاهزة للترويج.

و بالتحري معه اعترف بترويج المواد المخدرة. و باستشارة النيابة العمومية، أذنت بتفتيش شقته أين تم حجز 1115 قرصا مخدرا جاهزة للترويج.

في عدة مدن بالجنوب

حجز كميات من السجائر المهربة

في إطـــار مكافحة تهريب مواد التبغ، تمكنت فرق الحـــرس الديواني بكل من الصمار و تطاوين وسيدي بوزيد والرقاب من حجز كميات هامة من السجائر المهربة قدرت قيمتها ب 655 ألف دينار.

فقد حجزت فرقة الحرس الديواني بالصمار ســـيارة دون وثائق وكمية من الســـجائر المهربة بقيمة جملية بلغت 217 ألف دينار .

ومن جهتها قامت فرقة الحرس الديواني بتطاوين بحجز كمية من السجائر المهربة بقيمة 195 ألف دينار كما قامت فرقة الحرس الديواني بســـيدي بوزيد بحجز كمية من الســـجائر والمعسل و أوراق لف السجائر بقيمة 163 ألف دينار .

و بدورها حجزت فرقة الحرس الديواني بالرقاب كمية من الســـجائر والمعســـل بقيمة 80 ألف دينار.

الكاف

العثور على جثة طفلة متفحمة

تم العثور على جثة طفلة، تبلغ من العمر 5 ســـنوات، متفحّمة داخل كومة تبن اشـــتعلت فيها النيران. وحســـب المعطيات الأولية المتوفرة فإن أعوان مركز الحرس الوطني بقلعة ســـنان تلقوا اتصالا من مواطن للإعلام باشـــتعال نيران في كومات من التبن، وبتدخل الحماية المدنية للسيطرة على الحريق تم العثور على الجثة .

وقد أذنت النيابة العمومية بفتح تحقيق في الحادثة والأبحاث جارية في هذه الحادثة الغامضة.

تونس

السجن 30 سنة وخطية بمبلغ 300 ألف دينار لتاجر مخدرات مقيم بالخارج

قررت هيئة الدائرة الجنائية بالمحكمة الابتدائية بتونس إصدار حكما بالســـجن لمدة 30 ســـنة وخطية بمبلغ 300 ألف دينار في حق كهل في العقد الرابع من العمر مقيم بالخارج.

وجاء الحكم على خلفية قيام المتهم بتهريب كمية من المخدرات قدرت بـ262 صفيحة زطلة تزن حوالي 215 كلغ داخل 4 حقائب ســـفر، إضافة إلى تعمّد إخفائها داخل شقته بجهة حدائق قرطاج بالعاصمة، لترويجها في الملاهي الليلية بقمرت وسوسة والحمامات والوسط المدرسي.

وتعلقت بالمتهم عدد من التهم وهي الانخراط في عصابة دولية تنشـــط في مجال ترويج المخدرات داخل البلاد، وحيازة ومســـك والملكية والعرض والنقل والشراء والاحالة والتوسط والتسلم والتورد والتصديـــر بنية الاتجار لـ مادة مخدرة مدرجة بالجدول «ب» بالإضافة إلى تخصيص واســـتعمال وتهيئة مكان لاستغلاله في تعاطي وترويج المخدرات وخزنها واخفائها بصفة غير قانونية.

تونس

الحكم على شاب 37 سنة بتهمة الارهاب

أصـــدرت الدائرة الجنائية المختصّة بالنظر في قضايا الإرهـــاب بالمحكمة الابتدائية بتونس حكما غيابيا بالسجن مدة سبعة وثلاثين سنة مع النفاذ العاجل في حقّ شاب اشتكته نائب بالبرلمان.

وحســـب المعطيات الأولية فإن ملف القضية يتعلق بشـــكاية رفعتها النائب ضدّ الشاب المتهم، مُحال بحالة فرار ،وذلك على خلفية تدوينات نشرها على صفحته الرســـمية على فيسبوك، واتّهمته بالتحريض على قتلها وتكفيرها.

وقضت الدائـــرة الجنائية لقضايا الإرهاب، غيابيا بســـجن المتهم مدة عشريـــن عاما من أجل التحريض على القتل، وأثني عشر عاما من أجل الاشـــتباه في الانضمام إلى تنظيم إرهابي وخمســـة أعوام من أجل التكفير. وقضت الدائرة المتعهدة بإخضاع المتّهم للمراقبة الإدارية مدّة خمسة أعوام من تاريخ الانتهاء من تنفيذ العقوبة السجنية.

الكاف

تورط 8 تلاميذ في حرق حافلة ومستودع بمعهد

تمّ تقديم 8 تلاميذ إلى النيابة العمومية بالمحكمـــة الابتدائية بالكاف إثر تورطهم في حرق حافلة ومستودع بمعهد بقلعة سنان، والتي قرّرت إحالتهم على أحد قُضاة التحقيق.

وبعد اســـتنطاقهم أصدر قاضي التحقيق بطاقة إيداع بالســـجن في شأن أحد المتهمين الذي فاق عمره 18ســـنة و 3 بطاقات ايداع في حقّ 3 تلاميذ قُصّر بإصلاحية مجاز الباب من أجل اضرام النار عمدا بمحل غير معد للســـكنى، وإضرام النار بعربة، و تمّ ســـماع باقي المتهمين وابقائهم بحالة سراح.

سوسة

تفكيك شبكة لبيع أدوات إلكترونية للغش في الامتحانات

تمّ تفكيك شبكة تنشـــط في مجال بيع أدوات إلكترونية مجهولة المصدر، معدة للغش في امتحان الباكالوريـــا. وقد أذنت النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بسوســـة إلى فرقة الأبحاث والتفتيش للحرس الوطني بسوسة 1 بمباشرة التحريات اللازمة، بعد ورود معلومات مؤكدة عن وجود شبكة تنشـــط في هذا المجال داخل منزل كائن بسوســـة، وبعد تفتيشـــه تم ضبط أربعة أشخاص داخله بحوزتهم قطع إلكترونية معدة للغش وهواتف ذكية، إضافة إلى حجز مادة القنب الهندي.

منح جائزة محمود درويش في دورتها الأولى للشاعر التونسي الراحل الصغير أولاد أحمد

تمّ مؤخراً منح جائزة محمود درويش للشـــعر والأدب والفنون في دورتها الأولى بعد الوفاة للشـــاعر التونسي الكبـــير الراحل الصغـــير أولاد أحمـــد، تقديـــراً لـ"مجمل أعماله الشـــعرية والأدبية ومسيرته الإبداعية والوطنية التي اتسمت بالقيم الإنسانية".

وأكد رئيس لجنة تحكيم الجائـــزة، عبد الحميد لرقش أن حفل تسليم الجائزة وتكريم عملاقي الشعر العربي، الفلسطيني محمود درويـــش (1941-2008) والتونسي الصغـــير أولاد أحمد (1955-2016)، سيُقام يوم الجمعة 13 جوان بمكتبة "الكتاب" في الميتيال فيل بتونس العاصمة.

ومن المتوقع حضور زوجـــة الراحل الصغير أولاد أحمد "زهور" وابنتهما "كلمات" في الحفل، الذي سيشـــهد أيضاً قراءات شعرية من قصائـــد أولاد أحمد ومحمود درويـــش، يؤديها بصوت وغناء الفنانة والموسيقية عائدة نياتي.

علاقة الصداقة بين أولاد أحمد ومحمود درويش

عرّف عبد الحميد لرقش الشـــاعر التونسي الراحل بأنه "شاعر بوهيمـــي بامتياز"، مضيفاً أنه كان "الأكثر شـــعبية ومحبة بين النخب الثقافية في تونس وجزء كبير من العالم العربي، خصوصاً في فلسطين".

وأشـــار لرقش إلى أن الصغير أولاد أحمد فرض نفسه كشاعر متكامل بفضـــل اتقانه الفريد للتقاليد الشـــعرية العربية، وإعجابه العميق بأساتذة الأدب، إلى جانب عبقريته اللفظية التي جمعت بين الدقة والجمال، والتزامه الإنساني الثابت.

كما لفت إلى أن "صداقته مع الشـــاعر الفلســـطيني محمود درويش أصبحت أســـطورية"، مؤكـــداً أن هذه العلاقة كانت سبباً مهماً لمنحه الجائزة، خصوصاً أن أولاد أحمد كان في عـــام 1995، عندما كان مديراً لبيت الشـــعر، يصف درويش بأنه "معلمه وتلميذه في آن واحد".

حياة ومسيرة الشاعر محمد الصغير أولاد أحمد

وُلد محمد الصغير أولاد أحمد في 4 أفريل 1955 في منطقة سيدي بوزيد، مســـقط رأس الشرارة الأولى لثورة 2011 في تونس، وتوفي في 5 أفريل 2016.

كـــرّس حياتـــه لمحاربـــة الديكتاتوريـــة ومقاومـــة التطرف الأيديولوجي، كما كان مدافعاً قوياً عن الحريات الفردية، وحقوق المرأة، والأفكار الحداثية والتقدمية.

أصبحت بعض قصائده أناشيد شعبية أُلحنت وغُنّيت على نطاق واسع، مثل "نســـاء بلادي"، و"يا إلهي أعني عليهم"، و "قصيدة الأحد".

وأشار عبد الحميد لرقش إلى أن معظم دواوين أولاد أحمد نُشرت على نفقته الخاصة، ولم تحظَ بالتكريم اللازم إلا بعد ثورة 2011، حيث تقلد الوسام الوطني للاستحقاق لاحقاً.

دواوين وأعمال شعرية متميزة

صدر له عدد من الدواوين الشعرية الرئيسية، منها:

"نشيد الأيام الستة" (1988)
"ليس لي مشكلة" (1989)
"تفاصيل" (1989)
"جنوب الماء" (1991)
"الوصية" (2002)

"حالات الطريق" (2013)
"قيادة شعرية للثورة التونسية" (2013)

وقد تُرجمت بعض هذه الأعمال إلى اللغة الفرنسية، ونشرت دار نيرفانا للنشر مجموعة مختارة مـــن قصائده عام 2016 تكريماً لذكراه.

وفي أفريل 2021، صدر كتاب "مسودة وطن – أولاد أحمد"، وهو مختارات شعرية باللغة الفرنسية ترجمها أيمن حسن، وقدم لها منصف المزغني مع مقدمة للشاعر أدونيس، عن دار "مانيفيست" للنشر بالاشتراك مع "لو ميرل موكور" في فرنسا.

تصف المختارات شـــاعرها بعبارة: "على عكس معظم شـــعراء جيله العرب، لم ينخرط أولاد أحمد شـــعريًا في السياسة فقط، بل انخرط في الشعر كأداة سياسية".

محمود درويش: صوت فلسطين الخالد

في المقابل، يُعتبر الشـــاعر الفلسطيني محمود درويش (1941-2008) رمزاً خالداً للشعر العربي، وصوت فلسطين في المنفى، حيث تُرجمت دواوينه إلى عدة لغات عالمية.

ومن أشهر أعماله:

"أوراق الزيتون" (1964)
"عاشق من فلسطين" (1966)
"أحبك أو لا أحبك" (1972)
"محاولة رقم 7" (1974)
"تلك صورتها وهذا انتحار العاشق" (1975)
"أقل وردًا" (1986)
"لماذا تركت الحصان وحيدًا؟" (1995)
"جدارية" (2000)
"لا تعتذر عما فعلت" (2004)
"ذاكرة للنسيان" (1987)
"في حضرة الغياب" (2006)

مهرجان دقة الدولي 2025:

دورة تحتفي بالأصالة وتفتح أبوابها للأصوات الجديدة

تستعد ولاية باجة لاحتضان الدورة التاسعة والأربعين من مهرجان دقة الدولي، التي تنطلق من 28 جوان وتتواصل إلى غاية 8 جويلية 2025، وسط برنامج فني وثقافي متنوع يوازن بين الأصالة والتجديد، ويجمع بين عروض تونسية وعربية وعالمية، إلى جانب فعاليات مفتوحة في شوارع مدينتي دقة وتبرسق.

وأكد القائمون على المهرجان في بلاغ صحفي أن هذه الدورة ستُسلط الضوء على المواهب الصاعدة والمشاريع الفريدة التي تعبّر عن "أصوات جديدة وعوالم جريئة"، في توجه يؤكد حرص إدارة المهرجان على تحديث رؤيته الفنية والانفتاح على ألوان موسيقية وأساليب تعبيرية مختلفة.

انطلاقة بطعم الطرب وختام مستوحى من الدراما

يفتتح المهرجان فعالياته يوم 28 جوان بعرض طربي تونسي بعنوان "في حضرة الطرب التونسي" تقدمه الفنانة الشابة آية دغنوج، فيما يكون الختام يوم 8 جويلية مع عرض فني جديد للأخوين عبد الحميد وحمزة بوشناق، مستوحى من الأجواء الموسيقية والدرامية لمسلسل "رقوج" الذي حمل توقيع عبد الحميد بوشناق وعُرض على جزأين خلال رمضاني 2024 و2025.

من أم كلثوم إلى الراب والفالس

ينفتح برنامج المهرجان على أنماط موسيقية متعددة تلامس مختلف الأذواق. فالموعد يوم 30 جوان مع عرض خاص يكرّم كوكب الشرق أم كلثوم، بمناسبة مرور خمسين عامًا على رحيلها، في سهرة بعنوان "كلثوميات" تقدمه الفنانة اللبنانية سيندي لاتي برفقة أوركسترا بقيادة محمد لسود.

وسيسبق هذا العرض سهرة شبابية يوم 29 جوان، يحييها الفنان المصري Tul8te، المعروف بارتداء قناع على وجهه لإضفاء طابع من الغموض على شخصيته الفنية، في تجربة صوتية وبصرية خارجة عن المألوف.

أما جمهور الراب، فسيكون على موعد مع نجم هذا اللون الموسيقي، "جنجون"، يوم 1 جويلية، والذي اشتهر بأغانيه المرتبطة بجينيريكات عدد من المسلسلات الرمضانية، في حين تحيي الفنانة التونسية آمال المثلوثي سهرة يوم 2 جويلية بأغانٍ تمزج بين الصوت الحر والنضال الإنساني والفني.

عروض دولية ونكهة عالمية

يحضر البُعد الدولي في سهرتي 4 و5 جويلية، حيث يقدَّم عرضان يوم الجمعة: الأول لأوركسترا "أفرو أرابيك ڤالسير" القادمة من النمسا، والثاني للفنانة البريطانية ليلي ليونز. ويُتوج الحضور العالمي بعرض يوم السبت تحييه فرقة "نوربي وأوركسترا الفيلهارموني" من برشلونة – إسبانيا، ما يمنح المهرجان بعدًا كونيًا في تنويع العروض والانفتاح على تجارب موسيقية من مشارب مختلفة.

دقة وتبرسق... فن وتراث وهوية

لا يقتصر المهرجان على العروض الليلية، بل يمتد إلى الشارع والفضاءات العامة من خلال عروض مجانية في الموسيقى الشعبية، المالوف، السطمبالي، وغيرها، وذلك في سياق تفعيل البعد التشاركي للمهرجان.

ويسعى المنظمون في هذه الدورة إلى تعزيز الترويج السياحي والثقافي للمنطقة، عبر برامج الإقامة التشاركية التي تُمكن الزوار من المكوث لدى عائلات محلية، والتعرّف على العادات والأكلات التقليدية و التراث المادي واللامادي لمنطقة دقة.

مهرجان دقة الدولي 2025 ليس مجرد سلسلة من العروض الفنية، بل تجربة متكاملة تحتفي بالمواهب، وتُعلي من قيمة التراث، وتفتح النوافذ أمام التبادل الثقافي بين تونس والعالم، في تظاهرة باتت تُرسّخ حضورها كأحد أهم المواعيد الصيفية في الخارطة الثقافية للبلاد.

ريم حمزة

اسرائيل تلوح بضم الضفة الغربية

تهديدات سياسية أم نوايا حقيقية؟

في خضم موجة التحركات الدبلوماسية الأوروبية للاعتراف بالدولة الفلسطينية، خرجت الحكومة الإسرائيلية ممثلة بأقطابها اليمينية المتطرفة بتصريحات صاخبة تنذر بضم الضفة الغربية، رداً على ما اعتبرته «اعترافاً أحادي الجانب» بفلسطين، هذا التلويح لا يأتي من فراغ، بل يعكس تصعيداً استراتيجياً متعمّداً من قبل حكومة نتنياهو، التي باتت ترى في كل تحرك دولي نحو إحقاق الحق الفلسطيني تهديداً وجودياً لمشروعها الاستيطاني.

فما دوافع هذا التصعيد؟ وما أبعاده القانونية والسياسية؟ وهل نحن أمام تهديدات عابرة، أم أمام تحول جذري في الخطاب الإسرائيلي قد يقود إلى خطوات عملية على الأرض؟

تهديدات نتنياهو: ضم الضفة كردّ على الاعتراف بفلسطين

خلال الأسابيع الأخيرة، أبدت عدة دول أوروبية من بينها إسبانيا وأيرلندا والنرويج استعدادها للاعتراف الرسمي بالدولة الفلسطينية، في خطوة رمزية ذات وزن سياسي وأخلاقي في وجه الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة، ورداً على ذلك، صرّح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بأن «أي اعتراف بدولة فلسطينية سيقابل بخطوات إسرائيلية من بينها بسط السيادة على الضفة الغربية.»

هذا التهديد ليس مجرد تصريح إعلامي، بل يأتي في سياق تطورات ميدانية مقلقة، من تصعيد عمليات الاستيطان، إلى محاولات تهويد متزايدة في القدس، وصولاً إلى تشريعات تُطرح داخل الكنيست لفرض القانون الإسرائيلي على مناطق «ج»، والتي تمثل أكثر من 60% من مساحة الضفة الغربية.

الاعتراف بفلسطين: ما الذي تخشاه «إسرائيل»؟

من وجهة نظر القانون الدولي، يُعد الاعتراف بدولة فلسطين خطوة نحو تصحيح اختلال تاريخي طال أمده، لكن بالنسبة لـ«إسرائيل»، فإن هذا الاعتراف يحمل تداعيات استراتيجية، أولاً، هو يضع الأسس القانونية لمحاكمة «إسرائيل» على جرائم الحرب في الضفة وغزة أمام المحكمة الجنائية الدولية، وثانياً، هو يحرج الدول الغربية المتحالفة مع تل أبيب، ويضعها أمام تناقض بين خطابها الليبرالي ودعمها لحكومة استعمارية.

التهديد الإسرائيلي إذاً هو محاولة استباقية لإفشال الاعتراف قبل أن يتحول إلى تيار دولي واسع، وهو أيضاً رسالة ترهيب موجّهة إلى الدول المترددة، مضمونها: «أي دعم للفلسطينيين سيكلفكم تمزيق حل الدولتين.»

تهديد سياسي مكشوف ومخالف لكل الأعراف

تلويح «إسرائيل» بضم الضفة الغربية كرد على الاعتراف بالدولة الفلسطينية ليس إلا تهديداً سياسياً فاضحاً ومخالفاً لأبسط مبادئ القانون الدولي، فبدل أن تُحاسب على عقود من الاحتلال والاستيطان، تقلب «إسرائيل» المعادلة، مهددة بعقاب جماعي لشعب يعيش تحت الاحتلال لمجرد أن بعض الدول قررت الاعتراف بحقه في تقرير المصير، هذا المنطق الاستعلائي يكشف عن جوهر المشروع الصهيوني: لا سلام، ولا دولة فلسطينية، بل استمرار للهيمنة بالقوة وتطويع الإرادة الدولية عبر التخويف، والأخطر من ذلك أن صمت المجتمع الدولي حيال هذا الخطاب يضفي شرعية ضمنية على ما هو في جوهره سياسة استعمارية عنصرية.

هل تملك «إسرائيل» القدرة على ضم الضفة فعلياً؟

من الناحية العسكرية والإدارية، فإن «إسرائيل» تسيطر فعلياً على الضفة الغربية، سواء عبر الحواجز الأمنية، أو المستوطنات التي تتزايد بوتيرة غير مسبوقة، أو عبر نظام تصاريح ومعابر يتحكم بكل مفصل من مفاصل الحياة الفلسطينية.

لكن من الناحية القانونية، فإن أي خطوة رسمية نحو الضم ستعني أن «إسرائيل» قد نسفت كل الاتفاقيات الموقعة مع الفلسطينيين منذ اتفاق أوسلو، وستضع نفسها في خانة الدول المنتهكة للقانون الدولي بشكل سافر.

ولذلك، فإن التهديد بالضم ليس مجرد تهويل، بل يعكس ميلاً متزايداً في السياسة الإسرائيلية نحو إنهاء أي إمكانية لتسوية سياسية، واستبدالها بفرض واقع استعماري جديد باسم «السيادة».

التوقيت والسياق: لماذا الآن؟

التهديدات الإسرائيلية لا يمكن فصلها عن السياق الأوسع، «إسرائيل» تواجه اليوم ضغوطاً غير مسبوقة على عدة جبهات فالداخل الإسرائيلي يعيش على وقع انقسامات سياسية ومجتمعية حادة، واتهامات الفساد تلاحق نتنياهو. في حين بدات الساحة الدولية تشهد تحولاً في المواقف التقليدية، مع تصاعد الدعوات لمحاسبة «إسرائيل» على جرائم الحرب في غزة، التي أودت بحياة عشرات الآلاف منذ أكتوبر 2023.

أمام هذا المشهد، يرى نتنياهو أن التصعيد قد يكون وسيلته الوحيدة لإعادة ضبط المعادلات، داخلياً وخارجياً.

ما الموقف العربي والدولي؟

للأسف، الموقف العربي لا يزال في حالة تراجع حاد، حيث انشغلت الدول العربية بصراعاتها الداخلية، أو ارتهنت لتحالفات دولية تملي عليها الصمت حيال العدوان الإسرائيلي.

أما المجتمع الدولي، فيبدو أنه بدأ يستفيق متأخراً، الاعترافات الأخيرة بالدولة الفلسطينية تحمل طابعاً رمزياً مهماً، لكنها تبقى دون أدوات ردع حقيقية، وإذا لم تتبع هذه الخطوات بإجراءات سياسية واقتصادية ضد «إسرائيل» مثل فرض العقوبات أو تجميد اتفاقيات الشراكة فإن تل أبيب ستفسر هذا الاعتراف كتحرك استعراضي لا أكثر.

في النهاية، ما يحدث اليوم يتجاوز حدود التصريحات السياسية المعتادة؛ إنه لحظة حاسمة تكشف مدى جدية المجتمع الدولي في التزامه بما يُسمى «حل الدولتين»، فالعالم الآن أمام مفترق طرق: إما أن يتخذ موقفاً حازماً ضد سياسات الضم والاحتلال، أو أن يثبت عجزه النهائي، ويترك الضفة الغربية تُلحق بمصير القدس والجولان، كأراضٍ محتلة فُرض عليها الأمر الواقع بقوة السلاح والصمت الدولي.

الرد الفلسطيني يجب أن يكون بمستوى التهديد، لا يكفي انتظار ما تفعله أوروبا، بل ينبغي تحريك الساحة القانونية والسياسية والحقوقية في كل المحافل الدولية، مع إطلاق حملة ضغط واسعة على الدول التي لا تزال تمنح الغطاء لـ«إسرائيل»، سياسياً أو عسكرياً أو اقتصادياً.

أما بالنسبة لـ«إسرائيل»، فإن خيار الضم إذا ما تحقق سيحولها رسمياً من دولة تدعي «الديمقراطية» إلى نظام فصل عنصري مكتمل الأركان، وستكون قد أعلنت موت حل الدولتين بشكل نهائي.

رحلة نضال إنساني لكسر الحصار وإيصال صوت غزة إلى العالم

سفينة «مادلين» قاب امل في بحر الحصار والموت

في قلب البحر الأبيض المتوسط، وتحديدًا قبالة سواحل مرسى مطروح شمال مصر، تبحر سفينة صغيرة تحمل اسمًا عظيمًا في رمزيته: «مادلين».

تبدو هذه السفينة للوهلة الأولى مجرد مركب متواضع الحجم، تقل على متنها اثني عشر ناشطًا، إلا أن ما تحمله أكبر من أي شحنة تقاس بالأطنان: رسالة إنسانية صاخبة في وجه الصمت الدولي، ونداء ضمير يحاول اختراق الجدران السميكة للحصار المفروض على قطاع غزة منذ 17 عامًا.

مَن هي «مادلين»؟

«مادلين» ليست مجرد اسم لسفينة، بل هي تحية رمزية إلى مادلين كلّاب، أول وأصغر صيادة فلسطينية تخوض البحر رغم التهديدات الإسرائيلية والخطر الدائم، وهكذا، صارت «مادلين» رمزًا لصمود النساء الفلسطينيات، ولإرادة الحياة في وجه آلة القتل والخراب.

أانطلقت السفينة من ميناء كاتانيا في جزيرة صقلية الإيطالية، في الأول من جوان 2025، ضمن جهود اللجنة الدولية لكسر الحصار عن غزة وضمن إطار تحالف «أسطول الحرية»، الذي انطلق لأول مرة في 2010، وظلّ منذ ذلك الوقت يوثّق بأجساده وأشرعته انتهاكات «إسرائيل» المستمرة لحقوق الإنسان في القطاع.

رحلة محفوفة بالخطر

تسير «مادلين» الآن في مياه البحر الأبيض المتوسط، وقد أصبحت على بعد ساعات قليلة من الوصول إلى محيط غزة، تقول اللجنة المنظمة إن «الساعات القادمة حاسمة وحرجة»، مشددة على أن «صوتكم هو حمايتنا»، في إشارة إلى ضرورة أن يترافق هذا التحرك الميداني مع تضامن شعبي ودولي ضاغط.

ورغم أن السفينة تحمل على متنها كمية «رمزية» من المساعدات تشمل دقيقًا، أرزًا، حليبًا للأطفال، مستلزمات طبية، وأطرافًا صناعية إلا أن قيمة ما تحمله معنويًا أكبر من المساعدات بحد ذاتها: هي تعبير عن الكسر الرمزي للحصار، عن الوقوف في وجه القتل الصامت، عن تحدي منظومة دولية تواطأت بصمتها أو مشاركتها في محاصرة الفلسطينيين.

على متن «مادلين»

يضم طاقم السفينة 12 ناشطًا من جنسيات وخلفيات متنوعة، من بينهم غريتا تونبرغ، الناشطة السويدية الشهيرة في قضايا المناخ والعدالة الاجتماعية، التي أكدت أن «العدالة المناخية لا تنفصل عن العدالة الإنسانية» وريما حسن، النائبة الفرنسية في البرلمان الأوروبي، التي أعلنت من على متن السفينة أن «أي محاولة لاعتراضها تمثل خرقًا فاضحًا للقانون الدولي» وتياغو أفيلا، الناشط البرازيلي الذي أمضى قرابة عقدين في الدفاع عن القضية الفلسطينية وصحفيون مثل عمر فياض من «الجزيرة»، ويانيس محمدي من منصة «بلاست» الفرنسية، لتوثيق الرحلة.

وتقول الناشطة الألمانية من أصل كردي ياسمين آجار إن هذه الرحلة «ليست مجرد قافلة إغاثية، بل مقاومة مدنية سلمية»، مضيفة: «إن واجهونا بالعنف، فهي جريمة حرب».

ردّ الفعل الإسرائيلي

كعادتها، لم تنتظر «إسرائيل» كثيرًا لإعلان رفضها وصول السفينة، فحسب تقارير إعلامية عبرية، أصدر جيش الاحتلال أوامر بمنع «مادلين» من الاقتراب من شواطئ غزة، مهددًا باستخدام القوة ضدها، وتُحضّر وحدات من الكوماندوز البحري لعملية «اعتراض» قد تشمل اعتقال الطاقم والمتضامنين، أو سحب السفينة إلى ميناء أسدود.

وليست هذه التهديدات بلا سابقة، فقد سبق أن تعرضت سفن سابقة من «أسطول الحرية» لهجمات، أبرزها سفينة «مافي مرمرة» عام 2010 التي قُتل على متنها عشرة متطوعين أتراك، وكذلك سفينة «الضمير» التي أصيبت بطائرة مسيّرة إسرائيلية في ماي الماضي.

صمت دولي... وجرائم موثقة

تأتي رحلة «مادلين» في وقت يتعرض فيه قطاع غزة لحرب إبادة جماعية منذ الـ 7 من أكتوبر 2023، خلفت ما يزيد على 180 ألف قتيل وجريح، معظمهم من الأطفال والنساء، وما يفوق 11 ألف مفقود، حسب الأرقام الصادرة عن الجهات المحلية.

ومنذ الثاني من شهر مارس 2024، شددت «إسرائيل» حصارها على القطاع عبر إغلاق المعابر بشكل كامل، ما أدى إلى تجويع أكثر من 2.4 مليون فلسطيني، في سياسة وصفتها منظمات حقوقية دولية بأنها «تمهيد للتهجير القسري»، وجريمة ضد الإنسانية.

موقف المنظمات الدولية

اللافت في الأمر هو أن الرحلة تحظى بدعم برلمانيين ومنظمات أوروبية، غير أن هذا الدعم لم يتحوّل بعد إلى موقف سياسي رسمي ضاغط على «إسرائيل»، ورغم أن السفينة ترفع علم المملكة المتحدة، ما يُفترض أن يُلزم لندن بحمايتها، إلا أن أي تحرك بريطاني بهذا الصدد لا يزال غائبًا.

بين الرمزية والتغيير الحقيقي

صحيح أن «مادلين» قد لا تكون قادرة على إدخال كميات كبيرة من المساعدات، وقد تعترضها «إسرائيل» أو تمنعها من الرسو، لكن قيمة هذا التحرك تكمن في إحداث أثر إعلامي وشعبي وإنساني عالمي، هو شكل من أشكال كسر الحصار الرمزي، وتحريك الضمير الدولي الغافي، وتذكير العالم بأن غزة ليست مجرد عنوان عابر في نشرات الأخبار، بل أرضًا يقطنها بشرٌ لهم حقّ في الحياة والكرامة.

نداء إلى العالم: هذا ليس وقت الصمت

قالت اللجنة الدولية لكسر الحصار في منشورها على «إكس»: «كل ساعة نقترب أميالًا أكثر نحو غزة، وعلى بُعد أميال قليلة فقط، هناك أطفال ورضّع في أمسّ الحاجة إلى مياه نظيفة، وطعام، ودواء، بينما يعيشون تحت وابل لا ينقطع من الغارات الجوية الصهيونية، ومع ذلك، يشاهد المليارات بصمت، هذا ليس وقت الصمت».

في عالم تتنازعه المصالح وتُقايَض فيه حقوق الإنسان على طاولة السياسة، تظل سفينة «مادلين» نقطة ضوء صغيرة في ظلام الحصار، ومشهدًا إنسانيًا عالي الدلالة، قد تصل وقد تُحتجز، قد تُهاجَم أو تُمنع، لكنها بالتأكيد قد فعلت ما هو أهم: أيقظت ضميرًا، ورفعت صوتًا، وفضحت صمتًا.

وربما، حين يُكتَب تاريخ هذه المرحلة القاتمة، ستُذكَر «مادلين» لا بوصفها مجرد سفينة، بل كصرخة في وجه الحصار، وكسطر مقاومة في رواية طويلة من القهر والبطولة.

الدم مقابل الرغيف

تقرير صادم عن جرائم الاحتلال في مراكز توزيع المساعدات

في وقت تتزايد فيه معاناة المدنين الفلسطينيين في قطاع غزة، ومع استمرار الحصار والتجويع، تحوّلت مراكز توزيع المساعدات الإنسانية التي تُفترض أن تكون ملاذًا آمناً للفقراء والجائعين إلى ساحات موت ممنهج بيد الاحتلال الإسرائيلي، ففي تقرير حقوقي جديد، كشف «المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان» (Euro-Mediterranean Human Rights Monitor) عن جرائم وحشية ارتكبها جيش الاحتلال الإسرائيلي خلال أسبوع واحد فقط، أسفرت عن مقتل وإصابة أكثر من 600 فلسطيني، معظمهم مدنيون كانوا ينتظرون المساعدات الغذائية في مناطق متفرقة من غزة، ولا سيما مدينة رفح جنوب القطاع.

والمرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان هو منظمة غير حكومية مستقلة، تأسست في عام 2011، وتتخذ من جنيف السويسرية مقرًا رئيسيًا لها، ولديها مكاتب وممثلون في عدد من الدول، بما في ذلك الشرق الأوسط وأوروبا، تعمل المنظمة على توثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك النزاعات المسلحة، قضايا اللاجئين، الحق في الحياة، حرية التعبير، والعدالة الدولية.

تضم المنظمة مجموعة من الباحثين القانونيين والصحفيين الميدانيين، وتُعنى بجمع الأدلة، ونشر التقارير، والضغط على الهيئات الدولية مثل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، من أجل محاسبة المتورطين في انتهاكات جسيمة ترتقي إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب.

ترتكز رسالة الأورومتوسطية على:حماية المدنيين في مناطق النزاع، وخاصة في فلسطين وسوريا واليمن وليبيا وتوثيق الجرائم والانتهاكات بحق الشعوب المضطهدة والضغط على المجتمع الدولي للتحرك ضد منتهكي القانون الدولي الإنساني. وتعزيز العدالة والمساءلة عبر تقديم أدلة وشكاوى إلى المحاكم الدولية وهيئات الأمم المتحدة. والدفاع عن حرية التعبير والصحافة، وخاصة في مناطق الحكم الاستبدادي أو المحتل.

وقد لعبت هذه المنظمة دورًا محوريًا خلال السنوات الماضية في توثيق الجرائم الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية، وكذلك الانتهاكات بحق اللاجئين في البحر المتوسط، ومعاملة المهاجرين في أوروبا، ما جعلها أحد الأصوات المؤثرة في تقارير الأمم المتحدة ووسائل الإعلام الدولية.

التقرير الأخير: توثيق الموت عند أبواب الخبز

في بيان صحفي صدر مؤخرًا، كشف المرصد الأورومتوسطي عن معطيات مروعة تتعلق بجرائم الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين المتجمعين حول مراكز توزيع المساعدات في غزة.

وحسب التقرير، فإن الجيش الإسرائيلي ارتكب، خلال أسبوع واحد فقط، جرائم أدت إلى استشهاد أكثر من 120 مدنيًا، وإصابة نحو 500 آخرين، غالبيتهم في رفح وغزة والشمال، كما وثقت فرق المنظمة الميدانية عمليات قنص مباشر لمواطنين عزّل، كانوا يصطفون للحصول على الطحين أو وجبات غذائية.

وأشار التقرير إلى أن الجيش الإسرائيلي لا يكتفي بتجويع الفلسطينيين عبر الحصار الشامل، بل ينصب لهم كمائن مميتة حول مناطق توزيع المساعدات، ما يشكل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر استهداف المدنيين أو استخدام الطعام وسيلة حرب.

قنص في الرأس والجسد

من بين أكثر الفقرات صدمة في التقرير ما وثقته فرق المراقبة من استهداف متعمّد من قبل قناصة الجيش الإسرائيلي لأشخاص كانوا يرفعون أيديهم أو يحملون أواني الطعام، في مشاهد قال عنها التقرير إنها «تشبه الإعدام الميداني».

في حادثة موثقة بالفيديو، هاجم جنود الاحتلال مركز توزيع مساعدات في حي «العلم» في رفح، حيث كان مئات المواطنين ينتظرون دورهم للحصول على المواد الغذائية، ونتج عن ذلك استشهاد 27 مدنيًا، بينهم أطفال ونساء، إضافة إلى 90 جريحًا، بعضهم في حالات حرجة بسبب الإصابات في الرأس والصدر.

الكيان الإسرائيلي ينكر.. والمجتمع الدولي يلتزم الصمت

كالعادة، نفى الكيان الإسرائيلي هذه الجرائم، مدعياً أن استهدافها جاء ضد «أفراد مشبوهين»، وهو التبرير الذي دأبت عليه سلطات الاحتلال لتبرير المجازر، من دون أن تقدم أدلة ملموسة أو تُخضع جنودها للمساءلة، وقد وصف التقرير هذه التبريرات بأنها «مغالطات ممنهجة تهدف لتضليل الرأي العام الدولي والتستر على سياسة ممنهجة للإبادة الجماعية».

وأضاف التقرير إن هذه الجرائم تحدث في ظل صمت مريب من المجتمع الدولي، وخاصة من القوى الغربية التي تدعي الدفاع عن القيم الإنسانية، بينما تُمول وتُسلّح الجيش الإسرائيلي وتمنحه الحصانة السياسية والدبلوماسية في المحافل الدولية.

ويوضح التقرير أن الاحتلال لا يستخدم فقط سياسة «تجويع الفلسطينيين» كسلاح للضغط، بل حول نقاط توزيع المساعدات إلى مصائد قتل، سواء من خلال القصف المباشر أو إطلاق النار العشوائي أو القنص المنظم، وقد دعا التقرير إلى اعتبار هذه الجرائم «إبادة جزئية ممنهجة» تستهدف فئة سكانية مدنية على أسس عرقية وسياسية، ما قد يندرج تحت الجرائم ضد الإنسانية وفق نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

دعوة عاجلة للتحرك الدولي

اختتمت المنظمة تقريرها بدعوة مجلس الأمن الدولي والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى فتح تحقيق فوري في هذه الانتهاكات، كما طالبت وكالات الإغاثة الدولية مثل برنامج الأغذية العالمي (WFP) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) ووكالة الأونروا، بإعادة النظر في آليات توزيع المساعدات التي باتت تشكّل تهديدًا على حياة المدنيين.

وأكدت أن «الاستمرار في توزيع المساعدات وفق التنسيق مع سلطات الاحتلال، من دون ضمانات الحماية، هو مساهمة غير مباشرة في استمرار هذه المجازر».

المجاعة كسلاح

ما يجري في غزة لا يمكن فصله عن سياق الحصار الإسرائيلي المستمر منذ 2007، والذي وصل خلال الحرب الحالية إلى مرحلة التجويع الشامل، وقد وثقت تقارير أممية في الأشهر الماضية ظهور حالات مجاعة فعلية، ووفاة عشرات الأطفال بسبب نقص الغذاء والدواء، ومعظم هؤلاء ماتوا في المناطق التي استهدفها الاحتلال بعمليات قصف ممنهج لمنشآت المياه والكهرباء والمشافي.

وفي ظل فشل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، يواصل الكيان الإسرائيلي سياساته العقابية الجماعية، في محاولة لتركيع الفلسطينيين سياسيًا عبر الإبادة البطيئة، وهو ما يشكل تهديدًا مباشرًا لأسس القانون الدولي الإنساني.

حين يصبح الخبز هدفًا عسكريًا

تقرير «المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان» ليس الأول من نوعه، لكنه يسلط الضوء مجددًا على حجم المأساة في غزة، إنه تقرير يضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته الأخلاقية والقانونية، ويدين بكل وضوح سياسة «إسرائيل» القائمة على تجويع الفلسطينيين وقتلهم عند أبواب المساعدات.

لقد تحوّلت مراكز الإغاثة من رموز للإنسانية إلى مجازر معلنة، وسط صمت عالمي يبعث على الغضب والعار، وبينما ينتظر الفلسطينيون رغيف خبز، تحصدهم رصاصات الاحتلال، في واحدة من أبشع صور الاستعمار الحديث الذي يستخدم الغذاء كسلاح، ويحوّل المساعدات إلى شرك موت.

وما لم يتحرك المجتمع الدولي، فإن كل صمت هو تواطؤ، وكل تأجيل للمحاسبة هو دعوة لمجزرة جديدة.

بما أظهرته في كمين «كسر السيف» من تكتيكات مفاجئة

المقاومة تعيد تعريف المعركة تحت الارض وفوقها

في قلب منطقة بيت حانون شمال قطاع غزة، وفي مشهد يتكرر بتكتيكات لا تتكرر، نفذت كتائب عز الدين القسام، الذراع العسكري لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، كمينًا معقدًا أعاد رسم ملامح الصراع بين المقاومة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي.

«كمين كسر السيف» لم يكن مجرد عملية استهداف، بل تجلٍ حيّ لتطور هندسي وتكتيكي غير مسبوق قلب موازين الفهم الاستخباري والعسكري لدى «إسرائيل»، وأثار جدلًا كبيرًا في الأوساط الأمنية والعسكرية.

خلل هيكلي في جيش العدو

في ظهيرة أحد أيام شهر أفريل الماضي، استهدفت القسام مركبة عسكرية إسرائيلية كانت تقل ضابطات من كتيبة 414 المتخصصة في جمع المعلومات القتالية، على مقربة من السياج الأمني شرق بيت حانون، صاروخ مضاد للدروع أصاب الهدف بدقة، مخلّفًا إصابات بالغة لضابطة ومجندة.

وسرعان ما تحركت قوة إسناد إسرائيلية بقيادة قائد لواء الشمال في فرقة غزة إلى الموقع، لكنها ما لبثت أن وقعت في كمين ثانٍ عندما انفجرت عبوة ناسفة شديدة الانفجار، أسفرت عن مقتل الرقيب أول غالب نصاصرة البالغ من العمر 35 عامًا وإصابة جندي آخر لم يتم الكشف عن هويته بجروح خطيرة. ما بدا كأنه هجوم مركّز محدود، سرعان ما تحوّل إلى حدث يكشف عن خلل هيكلي في آلية تعاطي الجيش الإسرائيلي مع بنية الأنفاق المقاومة.

نفق فوق نفق.. سرّ «الطابق السفلي» الذي أربك «إسرائيل»

عقب الكمين، فتحت القيادة العسكرية تحقيقًا موسعًا، لتكتشف ما وُصف بأنه «خرق أمني وهندسي خطير»، فالمقاتلون الذين شنّوا الهجوم، خرجوا من نفق جديد أُنشئ أسفل نفق قديم سبق وأعلن الاحتلال «تحييده»، ما يعني أن القسام كانت تعمل بسرّية تامة على تشييد «طابق سفلي» مموه ومخفي داخل أرضية النفق الأصلي.

تحقيقات جيش الاحتلال أشارت إلى أن هذا النفق السفلي لم يكن مرصودًا عبر الأقمار الصناعية أو الأجهزة الهندسية، بل بني بتقنية جديدة تعتمد على تفريعات داخلية وفتحات سرية لا يمكن رصدها بسهولة، مما مكّن مقاتلي القسام من رصد تحركات الجيش، والتخفي، ثم شن الهجوم والانسحاب عبره دون رصد.

مشاهد القسام

في يوم 21 من شهر أفريل الماضي، بثّت كتائب القسام مشاهد مصورة تحت عنوان «كمين كسر السيف»، أظهرت فيها لحظات التنفيذ، بدءًا من خروج المقاتلين من النفق، وانتهاءً بالهجوم على مركبة عسكرية من نوع «ستورم» وانقلابها، ثم تفجير عبوة «تلفزيونية 3» في وجه قوة الإسناد.

كما أظهرت المشاهد إطلاق أربع قذائف RPG وعدد من قذائف الهاون على موقع مستحدث للقوات الإسرائيلية شرق بلدة بيت حانون، في رسالة واضحة على السيطرة الميدانية والقدرة على التنقل وتنفيذ الضربات من النقطة صفر.

تحليل إسرائيلي

المحلل العسكري آفي أشكنازي قال لصحيفة «معاريف» إن هذه الحادثة تجسد العقيدة العسكرية للقسام المبنية على الكمائن، الفخاخ، والصواريخ الموجهة، والانسحاب الذكي عبر الأنفاق، وأضاف إن «الجيش الإسرائيلي يدرك أن حماس لا تبحث عن مواجهة مفتوحة حاليًا، بل تستنزف الجيش وتنتظر ما تسميه المعركة الكبرى».

أشكنازي أكد أن القتال البري في غزة بات أكثر هشاشة وتعقيدًا، وأن المقاومة الفلسطينية أصبحت تراكم المعرفة العسكرية عبر التجربة الميدانية، مستفيدة من أخطاء الجيش وتوقيتات تحركاته.

نفق القسام: ما خفي كان أعظم

وفق مصادر عسكرية نقل عنها موقع «واللا»، فإن القسام لا تبني الأنفاق كما كانت في السابق، بل باتت تعتمد على تشابك هندسي يصعب تفكيكه، يتم إنشاء فتحات داخلية، وأسقف من الخرسانة القابلة للإزالة، ونقاط خروج طارئة، ما يمنح المقاومين هامشًا واسعًا من التمويه والتنقل، ويصعب على جيش الاحتلال اكتشاف النفق الكامل حتى بعد تحييده ظاهريًا.

ضابط هندسي إسرائيلي كبير أعرب عن «ذهوله» من مستوى الإنفاق الذي وظّفته حماس في بناء هذه الشبكات، قائلاً: «كل ما اعتقدنا أننا حيّدناه، قد يكون مجرد سطح لمستوى أعمق وأكثر خطورة».

ماذا يعني الكمين في لحظة الحرب؟

يأتي هذا الكمين في خضم حرب مستمرة منذ أكثر من 19 شهرًا، شهدت تصعيدًا واسعًا في شمال غزة وجنوبها، وبينما تتحدث «إسرائيل» عن محاولات لحسم المعركة ضد حماس، تؤكد الأخيرة عبر عمليات ميدانية كهذه أنها لا تزال تملك زمام المبادرة على الأرض وتحت الأرض.

كما أن عملية موثقة بهذه الدقة تُستخدم كأداة دعائية تعبّر عن «الثقة العملياتية» وتستهدف رفع المعنويات لدى الجمهور الفلسطيني، في مقابل إرباك الرأي العام الإسرائيلي، وطرح تساؤلات حول جدوى العمليات البرية.

«كمين كسر السيف» ليس مجرد عملية نوعية بل هو نقطة تحوّل في فلسفة القتال داخل غزة، فهو يجمع بين التخفي والهجوم المباشر، وبين الرصد والتوثيق، وبين القتال الإعلامي والميداني.

وفيما يتأهب جيش الاحتلال لـ «معركة طويلة»، تبدو حماس قد سبقت إلى بناء معادلة الردع من تحت الأرض، في صمت قد يتحول في أي لحظة إلى عاصفة نار أخرى.

تحالف نتيناهو والمجرمين في غزة

استراتيجية جديدة للكيان الصهيوني لاسقاط حماس

أبرز الإعلام العبريّ يوم الأحد الماضي في عناوينه الرئيسيّة الطلب الذي تقدّمت به ميلشيا «أبو شباب» في غزّة لمن نعتتهم بالإرهابيين من (حماس) بتسليم السلطة لهم في قطاع غزّة، وجاء هذا التطوّر بعد قنبلةٍ من العيار الثقيل فجّرها أفيغدور ليبرمان، وزير الأمن الأسبق، وزعيم حزب (إسرائيل بيتنا) المعارض، بكشفه أنّ الحكومة «زوّدت ميليشيات ومجموعات إجرامية في قطاع غزة ببنادق هجومية وأسلحة خفيفة لمحاربة حماس، بأوامر من رئيسها بنيامين نتنياهو، ودون موافقة مجلس الوزراء، ولا قائد الجيش، بل اقتصر الأمر على موافقة رئيس جهاز (الشاباك) فق».

حديث ليبرمان هو الأول من نوعه لمسؤولٍ إسرائيليٍّ يعتبر بالنسبة لأهل قطاع غزة كشفاً لسِرٍّ معروفٍ منذ أواخر 2024، لأنّهم يعلمون أنّ سلطات الاحتلال تقف خلف مجموعات مسلحة يقودها المدعو ياسر أبو شباب، ولئن كان الاعتقاد السائد بين الفلسطينيين أنّ الأمر قد يقتصر على سلوكٍ إجراميٍّ يقوم على سرقة مساعداتهم، وجباية أموال طائلة منهم بصورة ابتزازية، لكن ليبرمان وضع النقاط على الحروف، وكشف بما لا يدع مجالاً للشك أنّ الموضوع أمنيّ سياسيّ من العيار الثقيل، ويتعلق بتحضيرات اسرائيل لليوم التالي في غزة.

وتزامن هذا الاعتراف مع صدور دعوات من ياسر أبو شباب ومجموعته لسكان مناطق شرق رفح للعودة لمنازلهم، وأنه يوفر لهم الأمان والملجأ والطعام والوقود.

وعلى وقع هذه القنبلة تتبادر إلى الذهن العديد من الأسئلة، منها: ما هي الأهداف الحقيقية وراء تشكيل هذه المجموعة ومن يقف ورائها وكيف تحصل على أسلحتها؟ ما طبيعة الشكل المؤسساتيّ لها؟ وما علاقتها بالسلطة الفلسطينية وجيش الاحتلال؟ يائير لابيد زعيم المعارضة، سارع لاتهام نتنياهو «بتسليح جماعات مرتبطة بداعش في غزة من تحت الطاولة، بدون أيّ تخطيطٍ استراتيجيٍّ»، فيما اعتبر الجنرال يائير غولان رئيس حزب الديمقراطيين، أنّ نتنياهو «يبيع أمن إسرائيل مقابل يوم إضافي في السلطة"» في السياق عينه، قال موقع «عربي بوست»، كشف أريئيل كهانا محرر الشؤون السياسية لصحيفة «إسرائيل اليوم» العبريّة أنّ ستيف ويتكوف المبعوث الأمريكي للشرق الأوسط، والمسؤول عن مفاوضات وقف إطلاق النار في غزة، عبّر عن دعمه لتعزيز الميليشيات التي تسلحها إسرائيل ضد حماس.

أمّا بن كاسبيت، المحلل السياسي الأبرز في اسرائيل، فقال إنّ «حكومة نتنياهو تدير الفوضى في غزة عن بُعد، في محاولة منها لاختراق الجبهة الداخلية الفلسطينية من الخاصرة، من خلال تسليح العصابات والعشائر والجماعات الإجرامية التي تجوب غزة الآن، في مسعى منها لإنشاء حكومة بديلة لحماس».

إلى ذلك، نقلت هيئة البث الإسرائيلية عن مسؤول أمني تأكيده أنّ «تسليح الميليشيات في غزة خطوة مخطط لها مسبقًا، وقد أنقذت بالفعل أرواح الجنود، ويجب منح الوقت لتقييم نجاحها، لأنّ كلّ ضررٍ يُلحق بقدرة حماس على الحكم يخدم مصالحنا» وقد نقلت إسرائيل أسلحة ومعدات وأموالاً لعناصر أبو شباب في غزة، لأنّ الأمر يتعلق بقوة عسكرية تحصل على تعليمات من مستويات عليا، وتسلح عصابات بغزة، وتتلقى تعليمات من ضباط الشاباك المرافقين للجيش، وهناك أنشطة مماثلة في نقاط مختلفة في غزة تنفذ بطلب من الاستخبارات والشاباك.

أمّا دورون كدوش المراسل العسكري لإذاعة الجيش الاسرائيلي، فقدم تفاصيل جديدة عن التعاون بين إسرائيل وميليشيا أبو شباب، بالإشارة إلى أنّها قامت بتسليمها أسلحة تمّ مصادرة العديد منها من مقاتلي حماس الذين استشهدوا في المعارك، ومعظمها بنادق كلاشينكوف، وتتركّز أنشطتها حاليًا بمنطقة رفح، التي يسيطر عليها الجيش، ومن بين المهام الموكلة إليها حماية المساعدات الإنسانية التي تدخل إلى القطاع، والمشاركة في القتال ضد حماس.

وكشف مصدرٌ عسكريٌّ إسرائيليٌّ أنّ «ميليشيا أبو شباب تعمل شرقي رفح في مناطق سيطر عليها الجيش، وأنّ تسليحها جاء بمبادرة من أجهزة الأمن والقيادة السياسي». كما كشف المُستشرق، ميخائيل ميليشتاين، الرئيس السابق لشعبة الأبحاث في جهاز الاستخبارات العسكرية التابع لجيش الاحتلال، كشف النقاب عن أنّه "في خضم المناقشات حول وضع حماس في غزة، وفعالية آلية توزيع المساعدات الجديدة، فإنّ نشاط ميليشيا أبو شباب المسلحة جنوب القطاع يتم بالاشتراك مع إسرائيل، التي قد تعتبرها بمثابة بديل لحماس، لأنّها ما زالت تشكل لها تحديًا متزايدًا، خاصة من خلال السرقة والاستيلاء على قوافل المساعدات القادمة للفلسطينيين.

وقال أنّ «الجديد في هذه الميليشيات أنّه أصبح لها شكل مؤسساتي، وعلاقاتها وثيقة، وربّما تحظى مستقبلا برعاية أجهزة الأمن الإسرائيليّة، والولايات المتحدة، والسلطة الفلسطينية التي نفت اي علاقة لها بتلك الميليشيا» .

وفي خضم تفاقم المأساة الإنسانية المروعة في غزة، تكشفت للعيان أبعاد جديدة من فظائع الصهاينة في القطاع المنكوب، وفي هذا المضمار، أماط أفيغدور ليبرمان، زعيم حزب «إسرائيل بيتنا»، اللثام عن أن بنيامين نتنياهو قد أوعز إلى أجهزته الأمنية في تل أبيب بتسليح «عصابات الإجرام» في قطاع غزة بترسانة من «الأسلحة الخفيفة والبنادق الهجومية»، وأوردت وسائل الإعلام العبرية أن جيش الاحتلال شرع منذ أسابيع، متذرعاً بمجابهة حماس، في تسليح «مجموعات محلية» في قطاع غزة، واصفاً إياها بـ «القبائل المسلحة».

وأفادت مصادر الإعلام الصهيوني بأن تسليح الزمر الإجرامية في غزة من قبل الكيان الصهيوني، يندرج ضمن «استراتيجية ومساعي تل أبيب المحمومة لاستئصال حماس»، وذكرت أن هذه الخطوات «تتم بإيعاز من نتنياهو ودون علم المجلس الوزاري المصغر ودون تفويض من المؤسسات الأمنية المختصة».

تعانق المجرمين ونتنياهو

جاهر ليبرمان، بصفته وزير الحرب السابق للكيان الصهيوني، في حديث للإذاعة العبرية العامة بأن «الجيش يقوم، بأوامر مباشرة من نتنياهو، بتزويد العصابات الإجرامية في غزة بأسلحة هجومية وعتاد حربي، وهذه الترسانة ستنقلب حتماً على الكيان الصهيوني وستقوّض أركان أمنه المتداعي».

وفي السياق ذاته، أكدت إذاعة جيش الاحتلال نقلاً عن مصادر أمنية رفيعة أن «الميليشيات المسلحة في قطاع غزة تتواطأ مع الكيان الصهيوني»، وكشفت الإذاعة أن هذه الميليشيات تتشكل من عشائر ذات تاريخ حافل بالإجرام وسفك الدماء في غزة، وهي لا تنتمي لا لحماس ولا لفتح، وتخوض معارك ضارية ضد حماس.

ويشير هذا التقرير إلى أن فلسطينياً يدعى أبو شباب، من قاطني غزة «المناوئين لحماس»، يتربع على عرش مجموعة إجرامية مسلحة في منطقة رفح «تحت إشراف ورعاية قوات الاحتلال»، ويضيف التقرير إن هذه المجموعة «تعمل بسند ودعم صهيوني وفي مناطق تخضع لهيمنة واحتلال الجيش»، وتضطلع بدور في مناهضة حماس.

وقد ظهر عناصر مجموعة أبو شباب في مشاهد مصورة من قطاع غزة، وهم يرتدون بزات عسكرية إسرائيلية وخوذاً وسترات واقية، ويؤكد هذا التقرير بجلاء أن تل أبيب تتعاون بشكل وثيق مع الزمر الإجرامية في غزة.

إقرار بنيامين نتنياهو الصريح

جهر بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء الكيان الصهيوني، قبل ايام قليلة عبر خطاب جماهيري بتواطؤ سلطته مع زمر الإجرام المسلحة المتغلغلة في أحشاء قطاع غزة، ووصف هذا المنحى الخبيث بأنه «جزء من التوصيات الأمنية» يبتغي من ورائه تقليص نزيف خسائر جيشه في أتون مواجهاته الضارية مع كتائب المقاومة الإسلامية (حماس).

ووفق ما تناقلته وسائل الإعلام، كشف نتنياهو في شريط مصور قائلاً: «استناداً إلى مشورة المسؤولين الأمنيين، شرعنا في نسج خيوط التعاون مع عشائر تناصب حماس العداء، أي محذور في ذلك؟ إنه مسلك محمود؛ إذ يصون أرواح جنودنا».

مراهنة تل أبيب على المجرمين

يفضح التعاون الوثيق بين الكيان الصهيوني وعصابات الإجرام في غزة، بلوغ حرب الإبادة التي شنّها المحتل على مدار عشرين شهراً لاستئصال شأفة حماس، إلى نفق مسدود، فاستمرار نبض الحياة في عروق حماس وديمومة نشاطها في قطاع غزة قد دفع جيش الاحتلال، بالتزامن مع إمطاره القطاع بوابل من القذائف، إلى التفكير في تسخير المجرمين والعصابات لمناوأة المقاومة.

وفي المقابل، أعلنت حركة المقاومة الإسلامية حماس أن تصريحات «أفيغدور ليبرمان» تميط اللثام عن حقيقة مروعة ومفزعة، مفادها بأن جيش الاحتلال الإسرائيلي يعكف على تسليح عصابات الإجرام في قطاع غزة، بغية إشاعة الفوضى الأمنية والاجتماعية وتنفيذ مخططات المحتلين لإحداث المجاعة والسطو المنظم على قوافل الإغاثة الإنسانية.

دوافع اعتماد نتنياهو على المجرمين

تؤكد استقصاءات صحيفة الشرق الأوسط تنامي أنشطة العصابات المسلحة في الأراضي الرازحة تحت نير الاحتلال الإسرائيلي في غزة، وقد ذكر أن هذه العصابات تستغل الأوضاع المأساوية المتردية في غزة، وتتواطأ مع جيش الاحتلال في نهب النازحين المكلومين.

ووفقاً لما كشفته صحيفة «واشنطن بوست»، استناداً إلى وثائق داخلية للأمم المتحدة وشهادات مسؤولي الإغاثة وشركات النقل، تشكّل عصابات الإجرام في غزة حالياً أحد أعظم العوائق أمام إيصال المعونات إلى جنوب القطاع، وتشير التقارير إلى أن هذه العصابات تمارس نشاطها بحرية في المناطق الواقعة تحت قبضة الاحتلال.

وفي الآونة الأخيرة، تعرضت قافلة مؤلفة من 109 شاحنات محملة بالمؤن الغذائية للسلب والنهب، حيث استولى مسلحون على 98 شاحنة بعد إطلاق الرصاص على السائقين، وقد أبدت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) قلقها البالغ إزاء هذه الفظائع.

كما يكشف تقرير للأمم المتحدة أن أحد زعماء العصابات الإجرامية في قطاع غزة، أقام مجمعاً عسكرياً في منطقة تخضع لهيمنة جيش الاحتلال، وقد استشرت ظاهرة النهب في غزة مع تفشي المجاعة، وأضحت الأنشطة الإجرامية المنظمة وأعمال العنف نمطاً متجذراً في نسيج القطاع.

تبدل في نهج تل أبيب بعد الإخفاق في غزة

يرى المراقبون أن تغير نهج الكيان الصهيوني يعكس تحولاً جذرياً من المواجهة المباشرة مع حماس، إلى استراتيجية الانهيار الداخلي القائمة على مؤازرة عصابات الإجرام. ويأتي دعم وتسليح «القبائل المناوئة

لحماس» في غزة، كحلقة في سلسلة مخطط أوسع نطاقاً يستهدف تقويض أركان سلطة حماس، دون الاضطرار إلى خوض معارك مباشرة طويلة الأمد.

ويذهب المحللون إلى أن هذه الاستراتيجية تحاكي نماذج سبق تطبيقها في العراق وسوريا من قبل الأمريكيين وحلفائهم الغربيين، حيث آزرت القوى الأجنبية جماعات مسلحة متطرفة مثل «داعش» والقاعدة لتقويض البنى الحاكمة، وإذكاء نيران الصراعات الداخلية.

وفي الوقت ذاته، يمثّل دعم الكيان الصهيوني للعصابات الإجرامية انتهاكاً صارخاً للقوانين الدولية الإنسانية، وخاصةً إذا ثبت تورط هذه الجماعات في أعمال نهب أو عنف ضد المدنيين العزل.

«حماس»: هدف إسرائيل سرقة المساعدات

في المقابل، قالت «حماس» إن «هدف إسرائيل هو إحداث حالة فوضى أمنية ومجتمعية، وتسويق مشاريع الاحتلال لهندسة التجويع والسرقة المنظمة للمساعدات الإنسانية».

وأضافت: «إننا في حركة حماس نؤكد أن هذا الاعتراف الرسمي (إقرار نتنياهو) يُثبّت ما كشفته الوقائع الميدانية طوال الأشهر الماضية، من تنسيق واضح بين عصابات اللصوص والمتعاونين مع الاحتلال وبين جيش العدو نفسه، في نهب المساعدات وافتعال أزمات إنسانية تزيد معاناة شعبنا المحاصر».

كما حذرت حركة «فتح» من العصابات المسلحة التي تحتمي بـ«المسيرات الإسرائيلية» في قطاع غزة. وقال المتحدث باسم الحركة بغزة منذر الحايك «نحذر من الانضمام للمجموعات التي تعمل تحت حماية المسيرات الإسرائيلية؛ وتنفذ أعمالا خارجة عن تقاليد وسلوك شعبنا العظيم». وأوضح أن هدف هذه العصابات «ضرب النسيج المجتمعي والتشجيع على السرقات؛ والتضييق على العوائل». وجدّد تحذيره من الانضمام لهذه العصابات؛ ودعا العوائل الفلسطينية لضبط أبنائها ومنعهم من ممارسة أعمال تتنافى مع الأخلاق الوطنية. وختم بالقول: «هذه العصابات تعمل في مربع جواسيس من يلعب به يشطب نفسه وتاريخه وحاضره ومستقبله».

وكان المدعو ياسر أبو شباب زعيم أحد العصابات الإجرامية المتورطة بالقتل والسرقة؛ قد زعم أنه يعمل تحت مظلة الشرعية؛ السلطة الفلسطينية. ويتهم أبو شباب وعصابته؛ بالعمل ضمن فرق المستعربين التابعة لدولة الاحتلال؛ ومتورط في جرائم قتل وسرقة؛ وسطو على المساعدات في غزة.

مجموعة أبو شباب.. نشاطات إجرامية

وقال الخبير في الشؤون الفلسطينية في مركز موشي ديان في تل أبيب مايكل ميلشتاين، لوكالة «فرانس برس»، إن أبو شباب هو أحد أفراد قبيلة بدوية تمتد عبر الحدود بين غزة وشبه جزيرة سيناء، مضيفاً أن بعض أفرادها متورطون في «نشاطات إجرامية مختلفة وتهريب المخدرات وأمور مماثلة». وأضاف ميلشتاين أن أبو شباب أمضى محكومية بالسجن في غزة، وأن زعماء قبيلته اعتبروه أخيراً «عميلاً ورجل عصابة» إسرائيلياً. وتابع: «يبدو أن جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) أو الجيش اعتقدا أن تحويل هذه الميليشيا، أو العصابة في الواقع، إلى وكيل، وتزويدها بالأسلحة والمال والحماية» من العمليات العسكرية، «كان فكرة ذكية». وأشار الخبير إلى أن «حماس» قتلت أربعة أفراد من العصابة قبل أيام. ووصف ميلشتاين قرار إسرائيل بتسليح مجموعة مماثلة بأنها «خيال وليس شيئاً يمكن اعتباره استراتيجية»، مضيفاً: «آمل بألا ينتهي ذلك بكارثة».

من جهتها، قالت «القوات الشعبية»، كما تطلق على نفسها المجموعة التي يقودها أبو شباب، على «فايسبوك» إنها «لم ولن تكون أداة للاحتلال». وأضافت: «أسلحتنا بسيطة وقديمة وجاءت بدعم من شعبنا». وقال المجلس الأوروبي إن أبو شباب «أفيد بأنه كان مسجوناً سابقاً لدى حماس بتهمة تهريب المخدرات. ويقال إن شقيقه قُتل على يد حماس خلال حملة ضد هجمات المجموعة على قوافل مساعدات تابعة للأمم المتحدة».

وفي خضم تفاقم المأساة الإنسانية وتعقد المشهد الأمني في غزة، ليس من المستبعد أن تتحول هذه الزمر الإجرامية في المستقبل القريب، إلى أعظم تحدٍّ أمني يجابه الكيان الصهيوني من الداخل.

خطة ويتكوف لوقف إطلاق النار في غزة
لا ضمانات .. لا ثقة .. ولا إرادة

في خضم الكارثة الإنسانية الهائلة في غزة نتيجةً لهجمات الكيان الصهيوني المتواصلة، اكتسبت الجهود الدبلوماسية لإنهاء الصراعات زخمًا جديدًا، في هذا السياق، اتخذت الولايات المتحدة خطوةً جديدةً نحو إدارة الأزمات بالكشف عن خطة ستيفن ويتكوف، الممثل الخاص للرئيس الأمريكي للشرق الأوسط، لوقف إطلاق النار.

هذه المبادرة، التي صممتها الولايات المتحدة بالكامل ودون مشاركة وسطاء إقليميين، تُركّز على وقف مؤقت للأعمال العدائية وتبادل الأسرى، وتسعى إلى استعادة الدور القيادي الأمريكي في عملية المصالحة، تضمنت الخطة في البداية وقف إطلاق نار لمدة 60 يومًا، يُفترض أن تُطلق حماس خلاله سراح 10 أسرى إسرائيليين وتسلم جثث 18 أسيرًا في بداية ونهاية الهدنة التي استمرت شهرين.

في المقابل، تعهدت تل أبيب بتسليم 125 أسيرًا فلسطينيًا محكومًا عليهم بالسجن المؤبد، و1111 أسيرًا من غزة، و180 جثة لأسير فلسطيني، كما شددت الخطة على إدخال المساعدات الإنسانية إلى غزة، على أن تُعقد خلاله مفاوضات مستقبلية لإنهاء الحرب وانسحاب «إسرائيل» من غزة، قبلت تل أبيب الخطة، واعتبرتها فرصة لإعادة الأسرى وتخفيف الضغط الدولي، ومع ذلك، طالبت حماس، رغم عدم رفضها للخطة، بإصلاحات، تشمل وقف إطلاق نار دائم، وانسحابًا كاملًا للقوات الإسرائيلية من غزة، وضمانات لإيصال المساعدات الإنسانية. وصف ويتكوف هذه المطالب بأنها غير مقبولة بتاتًا، واعتبرها عقبة أمام التقدم على طريق السلام، وبدلاً من تضمين مطالب الفلسطينيين في بنود الاتفاق، قدم اقتراحًا مُحدثًا يتماشى مع مصالح الكيان الصهيوني، يختلف مقترح حركة حماس الجديد عن المقترح السابق الذي وافقت عليه حماس.

وفي هذا الصدد، صرّح القيادي في حماس، باسم نعيم، بأن الحركة تلقت رد تل أبيب على مقترح حركة حماس، وأن هذا الرد لا يلبي أيًا من مطالب الشعب الفلسطيني العادلة والمشروعة، ويقتصر مقترح حركة حماس الجديد على إطلاق سراح 10 أسرى إسرائيليين خلال أسبوع واحد، ما يعني أن صفقة تبادل الأسرى، بالإضافة إلى تسليم 18 جثة، ستُنجز خلال أسبوع واحد فقط، وهو ما عارضته حماس.

كما بادر مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، باتهام الجانب الفلسطيني بتخريب عملية وقف إطلاق النار، مدعيًا أن رد حماس غير مقبول وسيؤدي إلى تراجع الأمور، وزعم مكتب نتنياهو أن حماس أصرت على رفض الخطة، في غضون ذلك، لا يقلق حماس سوى أنه في حال إطلاق سراح جميع الأسرى خلال أسبوع، سيستأنف الكيان المحتل هجماته ولن يلتزم بالتزاماته في الأيام الـ 53 المتبقية من وقف إطلاق النار، ولهذا السبب، لا يزال تنفيذ خطة ويتكوف معلقًا بسبب الخلافات بين حماس وتل أبيب حول عملية تبادل الأسرى.

من ناحية أخرى، أدى غياب مشاركة دول محورية في المنطقة، مثل مصر وقطر، اللتين لعبتا دورًا فعالًا في مفاوضات مماثلة، إلى إضعاف شرعية هذه الخطة وجدواها، وقد أثبتت التجربة أنه في غياب الرقابة الفعالة والضغط الدولي، وفي غياب ضمانات تنفيذ الاتفاق، دأب الكيان الصهيوني على انتهاك الاتفاقات.

الولايات المتحدة هي العقبة الرئيسية أمام وقف إطلاق النار في غزة

مع أن المسؤولين الصهاينة والأمريكيين يُحمّلون حماس دائمًا مسؤولية فشل مفاوضات وقف إطلاق النار، إلا أن واشنطن نفسها هي التي أضلّت مسار عملية السلام بسياساتها المنحازة تجاه الكيان المحتل، في حين تُعتبر هذه الخطة خطوة دبلوماسية أمريكية، يبقى السؤال الأهم: هل تسعى الولايات المتحدة حقًا إلى وقف الحرب، أم إنها ببساطة تسعى إلى إدارة الرأي العام مقابل دعمها غير المشروط لتل أبيب؟

سبق أن وُضعت خطط السلام الأمريكية هذه موضع الاختبار في عهد جو بايدن، حيث اقترحت إدارة بايدن خطة من ثلاث مراحل لوقف إطلاق النار في غزة، إلا أنها عمليًا، ومن خلال استمرارها في إرسال الأسلحة إلى الأراضي المحتلة واستخدام حق النقض (الفيتو) ضد قرارات الأمم المتحدة لوقف الحرب، بعثت برسالة متناقضة إلى العالم، وهذا ما تواصله إدارة ترامب.

من المؤكد أن نجاح أي خطة سلام يعتمد على القدرة على تلبية المطالب الأساسية للطرفين، ورغم أن ترامب يدعم ظاهريًا وقف إطلاق النار في غزة، إلا أنه عمليًا يسعى إلى ضمان مصالح الصهاينة، ولا يُظهر أي إرادة لتلبية مطالب الفلسطينيين، لذلك، فإن إصرار حماس على وقف إطلاق نار دائم وانسحاب قوات الاحتلال نابع من انعدام الثقة الشديد والحاجة إلى ضمانات أمنية دائمة، انعدام الثقة هذا متجذر ليس فقط لدى حماس، بل لدى الرأي العام الفلسطيني عمومًا، إذ يعتبرون أي وقف لإطلاق النار مجرد هدنة تكتيكية لاستعادة تل أبيب قوتها العسكرية، ورغم أن فصائل المقاومة أبدت مرونة تجاه خطط وقف إطلاق النار، إلا أنها غير مستعدة للرضوخ لمطالب العدو الصهيوني، ووضعت قضايا مثل الانسحاب الكامل للقوات الصهيونية من غزة، وإرسال المساعدات الإنسانية، وعدم التفاوض على نزع السلاح كخطوط حمراء. إلا أن الخطط الأمريكية تجاهلت هذه المطالب المشروعة للفلسطينيين.

إذا أرادت واشنطن حقًا إنهاء هذه الأزمة، فعليها استخدام نفوذها الحقيقي لاحتواء تل أبيب من أجل التوصل إلى وقف إطلاق نار دائم، إن استمرار دعم واشنطن العسكري والدبلوماسي لتل أبيب هو بمثابة ضوء أخضر لمواصلة قتل المدنيين في غزة، ولا يمكن أن يُؤمل السلام إلا إذا ضغطت الولايات المتحدة صراحةً وحزمًا على الكيان الصهيوني لوقف الحرب والانسحاب من غزة وإنهاء الحصار والاحتلال، ومن دون هذا الإجراء، لن يقبل شعب غزة أي خطة تُسمى وقف إطلاق النار كسلام حقيقي.

قصف المدارس والملاجئ في غزة

استراتيجية اسرائيلية للابادة والتطهير العرقي وسط صمت دولي

رغم الدعوات العالمية لوقف الحرب في غزة فورًا، لم يكتفِ الكيان الصهيوني بتجاهل هذه المطالب، بل بدأ جولة جديدة من الهجمات على المدارس والمستشفيات والملاجئ المدنية، ما أسفر عن مقتل وإصابة عدد كبير من النساء والأطفال.

في أحدث جرائمه في غزة، قصف جيش الاحتلال الإسرائيلي صباح الاثنين قبل الماضي مدرسة فهمي الجرجاوي، وهي مأوى للاجئين الفلسطينيين في حي الدرج وسط مدينة غزة، متسببًا في كارثة ومجزرة مروعة.

وأعلنت مصادر طبية غزية استشهاد 36 شخصًا وإصابة آخرين في هذه الجريمة، وكان الأطفال هم الضحايا الرئيسيون لهذه الجريمة هذه المرة، هذا النوع من الجرائم التي يرتكبها الصهاينة ليس جديدًا، فمنذ بداية حرب غزة، دأب جيش الاحتلال على استهداف المناطق المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات ومخيمات اللاجئين.

إن قصف المدارس التابعة للأمم المتحدة، ومهاجمة المستشفيات العاملة، بل حتى تدمير الملاجئ التي لجأ إليها آلاف النساء والأطفال وكبار السن، ليست سوى بعض الجرائم التي ارتكبتها تل أبيب خلال هذه الحرب.

وفقًا لاتفاقيات جنيف، يُحظر شنّ هجمات على البنى التحتية الطبية والتعليمية والمدنية في أوقات الحرب، ويجب محاكمة المخالفين كمجرمي حرب، إلا أن «إسرائيل»، في تجاهل واضح لهذه المبادئ، كررت هذه الهجمات مرارًا وتكرارًا وبشكل منهجي، ما جعل الإفلات من العقاب أمرًا روتينيًا.

وقد أدانت المنظمات الدولية وجماعات حقوق الإنسان هذه الأفعال مرارًا وتكرارًا، ودعت السلطات الصهيونية إلى محاسبتها، إلا أن غياب الإرادة السياسية الجادة من جانب القوى العالمية للحد من هذه السلوكيات أدى إلى استمرار هذه الجرائم وتوسعها.

الآن، بالنسبة لكيان الاحتلال، أصبحت الهجمات على المدارس والمستشفيات جزءًا من استراتيجية عسكرية، وقد كشف هذا النهج اللاإنساني عن وجه الكيان الحقيقي للعالم أكثر من أي وقت مضى.

أهداف تل أبيب الرئيسية من قصف المناطق المدنية

تُعدّ الهجمات على المناطق المدنية ومستوطنات اللاجئين جزءًا من خطة منظمة وطويلة الأمد للإبادة الجماعية، وتهجير السكان قسرًا، وصولًا إلى احتلال غزة بالكامل وتغيير تركيبتها الديموغرافية لمصلحة الصهاينة؛ وهي سياسة تُطبّق منذ سنوات في الضفة الغربية المحتلة من خلال بناء المستوطنات الصهيونية.

بتدميرها الممنهج للمدارس والبنية التحتية الحيوية، تُصعّب «إسرائيل» على الناس مواصلة حياتهم الطبيعية وتُجبرهم على الهجرة القسرية من أرضهم، تُمثّل هذه العملية شكلاً من أشكال التطهير العرقي، هدفه النهائي هو التدمير التدريجي لهوية الشعب الفلسطيني وأرضه ومستقبله.

إن سياسة الأرض المحروقة التي ينتهجها الجيش الصهيوني حاليًا تهدف إلى تسليم الفلسطينيين خرابًا لا يصلح للسكن، وهو عمل يُشكّل جريمة حرب بموجب القانون الدولي، في هذا السياق، لا يُعدّ الهجوم على المدارس محاولةً لتدمير الرموز الثقافية والتعليمية الفلسطينية فحسب، بل هو أيضًا تكتيكٌ لحرمان الأجيال القادمة من التعليم والوعي والتمكين في مواجهة الاحتلال.

من جهةٍ أخرى، تهدف هذه الهجمات إلى ممارسة ضغطٍ نفسي واجتماعيٍّ مكثفٍ على الشعب الفلسطيني لتحريضه ضد المقاومة، وخاصةً حركة حماس، إن تدمير البنى التحتية الحيوية، وتدمير المدارس، وتشريد آلاف الأشخاص، جزءٌ من سياسة الأرض المحروقة، التي لا تهدف إلى تحقيق نصرٍ عسكري، بل إلى كسر إرادة الشعب الفلسطيني، بهذه الاستراتيجية، يسعى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى إحداث شرخٍ بين الشعب وقوى المقاومة، ما يُهيئ أرضيةً لانهيار الدعم الشعبي لحماس، ويأمل أن تُجبر هذه الضغوط حماس على إنهاء الحرب وإطلاق سراح الأسرى الصهاينة المحتجزين لدى المقاومة، إلا أن هذه الإجراءات لم تُفشل المقاومة فحسب، بل زادت أيضًا من التعاطف الدولي مع شعب غزة، وألهبت الرأي العام ضد الصهاينة.

القصف، رسالة نتنياهو لدعوات وقف إطلاق النار

وقع قصف مدرسة الجرجاوي في الوقت الذي كان المفاوضون الأمريكيون يتفاوضون فيه مع نتنياهو بشأن قبول اتفاق وقف إطلاق نار مؤقت مقابل إطلاق سراح بعض الأسرى الأحياء والأموات، ويُقال إن ويتاكر، مبعوث ترامب إلى الشرق الأوسط، هو من اقترح هذه الخطة، وقد وافقت عليها حماس.

على الرغم من أن الولايات المتحدة تُعتبر حليفًا استراتيجيًا للكيان الصهيوني، ومتواطئة في إبادة الفلسطينيين، إلا أنها سعت في الأسابيع الأخيرة إلى وقف القتال في غزة، انطلاقًا من مصالحها السياسية، ويُعدّ الضغط على تل أبيب لوقف الهجمات محاولةً لتحسين صورة الولايات المتحدة دوليًا، والحفاظ على تحالفها مع الدول العربية التي تلعب دور الوسيط.

إلا أن تل أبيب، بإصدارها أمرًا جديدًا باستدعاء قوات الاحتياط وتكثيف القصف، أظهرت عدم نيتها تبادل الأسرى أو الموافقة على وقف إطلاق النار؛ وهي مسألة يراها الكثيرون في الأراضي المحتلة بمثابة مساعي نتنياهو للحفاظ على بقائه السياسي، وتعتقد مصادر سياسية إسرائيلية أن نتنياهو، بسبب الضغوط الداخلية الشديدة والخلافات داخل الحكومة وتراجع الرأي العام، يرفض عمدًا إنهاء الحرب حفاظًا على تماسك حكومته الهشة، ولذلك، رفضت تل أبيب في الأيام الأخيرة حتى خطة وقف إطلاق النار التي اقترحتها الولايات المتحدة، والتي عُرضت بدعم من دونالد ترامب.

إن الوحشية الصهيونية في غزة في الأسابيع الأخيرة جاءت نتيجة هزائم عسكرية متتالية وعجز عن تحقيق أهدافها المعلنة، في حين أنه في ظل تنامي تمرد الجنود والاحتجاجات الداخلية واسعة النطاق ضد استمرار الحرب، لا يوجد أفق واضح لتحقيق نجاح في الجولة الجديدة من العمليات العسكرية للجيش في غزة، بعد هذا الفشل، تبنى الكيان الصهيوني استراتيجية إجرامية، ويحاول تعويض هزيمته العسكرية بتدمير غزة بالكامل، مستهدفًا المدارس والمستشفيات والملاجئ والمناطق السكنية.

مع فشل وهم النصر المطلق

خسائر الكيان ترتفع إلى مستويات غير مسبوقة

محمد بن محمود

قالت حركة المقاومة الإسلامية حماس، في بيان صحفي بعد يومين من عيدالأضحى، إن المقاومة تقود حرب استنزاف مدروسة ردًا على ما وصفته بحملة إبادة ضد المدنيين في غزة. وأكدت أنها تفاجئ الاحتلال يوميًا بتكتيكات ميدانية جديدة، مشيرة إلى أن التصعيد الإسرائيلي في عملياته العسكرية يزيد خسائره، ويدفع أسرى الاحتلال نحو مجهول قاتم، وأن شعار «النصر المطلق» الذي يروّج له رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ليس إلا وهمًا يخدع الجمهور. تابعت حماس بالقول إن الحرب التي كان يُراد لها أن تستمر إلى ما لا نهاية، تحوّلت إلى عبء يومي ثقيل، من المتوقع أن تنتهي سياسيًا بحسم وهمي يحقق رسالة نتنياهو، ذاته التي يعمل على ترويجها رغم ما يكتنفها من هشاشة. في تطور ميداني بارز، أعلنت كتائب القسام، الذراع العسكري لحماس، خلال هذه الايام قتل ستة جنود إسرائيليين وإصابة آخرين إثر تفجير نفق مفخخ أسفر عن انهيار مبنى يستهدف القوة في خان يونس. وتعد هذه العملية امتدادًا لسلسلة كمائن وتفجيرات متلاحقة خلال الأسابيع الماضية، في رد على التصعيد الإسرائيلي الذي بدأ منذ السابع من أكتوبر. وخلال الأيام الثلاثة الماضية، أقرّ الجيش الإسرائيلي بمقتل سبعة جنود إضافيين وإصابة أكثر من عشرة، بينهم جروح خطيرة. وبذلك يرتفع إجمالي قتلى جنود الاحتلال منذ اندلاع الحرب إلى نحو 864، منهم 422 منذ بدء العملية البرية في 27 أكتوبر الماضي. وأشار إلى وقوع نحو 5,930 إصابة، بينها 2,693 خلال المعارك البرية في غزة . إلا أن مصادر عسكرية إسرائيلية بمثابة هيئة الأركان رجحت أن الأرقام الرسمية قد تقلل من حجم الخسائر الحقيقية. ففي حين بلغت القتلى 844 وفق إحصائيات رسمية وتسجيل 5,696 جريحًا، فإن العدد الواقعي قد يكون أكثر فداحة، وفق بيانات سربت من قيادة الأركان نفسها. وقالت وسائل إعلام إسرائيلية إن نحو 862 جنديًا وقائدًا فقدوا حياتهم منذ اندلاع الحرب، وهو ما يُعَد مؤشرًا على فجوة كبيرة بين الأرقام الرسمية وأعداد الضحايا الفعلية، بحسب شهادات محلية لشهادات الفصائل ومراقبين مستقلين. وفي مقابل هذه الإحصائية التقلدية، تشير بيانات أخرى إلى أن عدد الضحايا الإسرائيلي من الجنود والمدنيين منذ أكتوبر 2023 يُقدَّر بأكثر من 1,195، بينهم جنود وموظفون مدنيون، دون حساب عشرات الضحايا غير المعلن عنهم رسميًا. أما النص النصي المقابل في غزة، فقد ذهب بعيدًا: الأمم المتحدة سجلت أكثر من 51,000 شهيد فلسطيني و116,000 جريح حتى أبريل 2025، فيما تقديرات مستقلة تجاوزت 60,000، بنسبة نحو 80% من المدنيين. الجانب الإسرائيلي رأى في هذه الحرب «أكبر استنزاف للجيش منذ حرب أكتوبر 1973»، مع اقتراب أعداد القتلى والإصابات من حدود حرجة تُنذر بهزّة في الجاهزية القتالية. الضغوط النفسية داخل الجيش تفوق على ما تظهره الأرقام المعلنة. تقرير من جامعة تل أبيب كشف أن 12% من جنود الاحتياط يعانون من أعراض اضطراب ما بعد الصدمة. بالإضافة إلى ذلك، لفتت جمعية ERAN الإسرائيلية إلى أن أكثر من نصف مليون إسرائيلي لجأوا إلى دعم نفسي بسبب تداعيات الحرب.

وتفيد تقارير بأن نحو 9,000 جندي تم الاعتراف بإصابتهم بمشكلات نفسية من قبل الدفاع، إلا أن كثيرين لم تُنشَر أوضاعهم بشكل رسمي، رغم مشاركتهم في الجبهات. أحد الاحتياطيين الذي استُدعِي مرات عدة قال: «كنت أخشى أن يُستدعى في أي لحظة؛ ابتعدت عن عائلتي للمرة الأولى في حياتي خوفًا من الانفصال المفاجئ». وهكذا، تجلّت حالة التوتر العائلي والاجتماعي التي باتت جزءًا من واقع الجبهة الداخلية. على الصعيد الدولي، تصاعد الضغط على إسرائيل، من احتجاجات في روما شارك فيها نحو 300 ألف شخص طالبوا بوقف الحرب فورًا، إلى إدانات حكومية وبرلمانية في أوروبا، مثل تعليق إسبانيا صفقة أسلحة ضخمة . حتى الأمم المتحدة، وجهت اتهامات مشدّدة وطالبت بالتحقيق في قصف مناطق إنسانية قرب نقاط توزيع المساعدات، والذي أوقع 27 قتيلًا على الأقل . الولايات المتحدة استخدمت حق النقض في مجلس الأمن ضد وقف إطلاق نار فوري، مما أثار ردود فعل دولية سلبية ووصفها بعضهم بأنها حماية غير مشروطة لردود فعل إسرائيل العسكرية . التنديد الأوروبي تطوَّر ليطال شراكات عسكرية واقتصادية مع إسرائيل، في خطوات تضمنت تعليق دعم تطبيعي وتجاري، واستدعاء السفراء، وتصريحات من زعماء مثل رئيس وزراء بريطانيا وقادة الاتحاد الأوروبي. في الداخل الإسرائيلي، يتداخل الخشوع والخوف مع مناداة جهات بارزة، مثل رئيس الأركان السابق، لإبرام صفقة تبادل شاملة تشمل هدنة مؤقتة من 60 يومًا مقابل إطلاق 28 أسيرًا إسرائيليًا مقابل حرية أكثر من 1,200 فلسطيني. بينما تُصر حماس أن الحل الوحيد يكمن في صفقة عادلة تُنهي دائرة العنف. بيانات رسمية إسرائيلية تناقلتها وسائل الإعلام تشير إلى أن عدد قتلى الجنود يتراوح بين 725 و891، بينما عدد الجرحى يبلغ نحو 5,930، لكن السيناريو الحقيقي يتجاوز ذلك بكثير، بما في ذلك القتلى المدنيين الإسرائيليين من العسكريين وغيرهم. إذا استمرت إسرائيل بسياسة الحرب الطويلة، فإنها تخاطر بانهيار معنوي واجتماعي وانحدار شرعيتها الدولية. فخيار الاستمرار يلزمها ببقاء مليوني يورو يوميًا فوق الانهيار الاقتصادي، وتجهد قواها الداخلية بتداعيات نفسية مجهولة النهاية، فيما الوحيدة التي تنسجم مع الواقع هي التفاوض ووقف إراقة الدماء. المقاومة، في المقابل، طوّرت وسائل هجومها من الكمائن النفقية، إلى العبوات الناسفة والطائرات المسيّرة، وهي تسير على درب استراتيجية الاستنزاف التي تبدو مدمرة أكثر من تصريحات نتنياهو، داخل إسرائيل وعلى حدودها.

لقد بات واضحًا أن الكيان ينهار تدريجيًا تحت وطأة الخسائر البشرية والمعنوية والضغوط الدولية. خطابه عن الحسم بات بعيدًا كل البعد عن أرض الواقع، والخيارات أمامه تضيق: هل يواصل حربًا لا نهاية لها ويخسر المزيد، أم يختار طوق النجاة من خلال تفاوض يحقق وقفًا دائمًا ويتجاوز الوهم؟

خلال أيام عيد الأضحى

الكيان يحوّل مستشفيات غزة إلى مقابر جماعية وصمت عربي وغربي يبارك الجريمة

محمد بن محمود

لم تمضِ سوى أيام قليلة على عيد الأضحى حتى بدأت غزة تشيّع ما تبقى من رمق الحياة فيها. العيد الذي مرّ على أهالي القطاع ككابوس ثقيل لم يحمل لهم سوى المزيد من الحداد. ففي الوقت الذي كان العالم الإسلامي يتبادل التهاني والتبريكات، كانت غزة تودّع أبناءها واحدًا تلو الآخر، بعضهم قضى اختناقًا، وآخرون قضوا صمتًا ودموعًا وقهرًا داخل مستشفيات تحوّلت إلى ثكنات للموت.

في المشهد الميداني، لم تعد المستشفيات في غزة سوى واجهات رمادية على أطلال الطبابة. قاعات العمليات امتلأت بالجثث، ممرات الطوارئ تحوّلت إلى أماكن للحشر الجماعي، وحدائق الإسعاف لم تعد مكانًا للنجاة بل مساحات ارتجالية للدفن. لم تُعد المستشفيات أماكن للعلاج، بل صارت معابر أخيرة إلى القبر.

في هذا الواقع الكارثي، تلاشت الحدود بين الحياة والموت. يتقاطر الجرحى فلا يجدون طبيبًا، ومن نجا من القصف يُترك ينزف حتى يفقد وعيه، أو يُسعف على ضوء الهاتف المحمول في غرفة خالية من الماء والدواء والتيار الكهربائي. حتى الأطباء أصبحوا عاجزين، بل شهودًا على نكبة صحية متواصلة لا مثيل لها.

ولعل ما يثير الفزع أكثر من الدمار، هو صمت العالم. الصمت الرسمي العربي بات جزءًا من آلة القتل. بيانات باهتة، تعبيرات قلق، ومبادرات بلا مضمون حقيقي. لا خطوات عملية، لا حماية، لا إمدادات. وكأن القضية لم تعد تخصّ أحدًا، أو كأن الدم الفلسطيني بات فائضًا عن الحاجة.

أما في الغرب، فالأمر أسوأ. تتعالى فيه الأصوات المدافعة عن الاحتلال وتُبرَّر الفظائع تحت شعارات أمنية ممجوجة. تُمنح تل أبيب الغطاء السياسي الكامل وتُحمى من المحاسبة، بينما يتواصل القصف على القطاع المُنهك، ويُمنع عنه الدواء والغذاء وحتى الهواء.

وفي زحمة هذا الصمت، تتكشف فضيحة إنسانية متكاملة الأركان. في أكثر من مستشفى، عُثر على جثث متحللة، بعضها مكبّلة الأيدي، دفنت على عجل في باحات المؤسسات الطبية التي كانت يومًا ما مأمنًا للمصابين. لم يُفصل بين الجرحى والأموات، ولا بين العناية المركزة والمقابر. تحوّلت الطواقم الطبية إلى حرّاس لجثث لا تجد مثواها، والمستشفيات إلى متاحف للألم.

ما يجري ليس طارئًا، ولا رد فعل عشوائي، بل سياسة ممنهجة لتدمير كل ما يشكّل مظلة للحياة. استهداف المرافق الصحية، والحصار على المعابر، وحرمان المدنيين من الحق في العلاج، جزء من استراتيجية القتل البطيء التي يمارسها الكيان بلا رادع.

رغم الأصوات الدولية الخجولة التي تنادي بوقف إطلاق النار، إلا أن آلة الحرب الإسرائيلية لا تتوقف. والمبادرات السياسية المتداولة تبدو وكأنها تمنح الاحتلال المزيد من الوقت لإنهاء ما تبقى من ملامح الحياة في غزة. أما الإعلام العالمي، فينقل المأساة بانتقائية مقيتة، ويتعامل مع الضحية وكأنها الجلاد.

ووسط هذا المشهد المأساوي، تتقدّم غزة الصفوف وحدها. بأطبائها المرهقين، وبجرحاها المنتظرين، وبشهدائها الذين لم يجدوا حتى كفنًا أو شاهدة قبر. غزة لا تطلب المستحيل، بل تسأل فقط: أين العالم؟ أين الضمير؟ أين العدل؟

لقد تحوّل العيد في غزة إلى مأتم. تحوّلت المستشفيات إلى مقابر، والمرضى إلى أهداف، والأطباء إلى رهائن داخل مستشفيات محاصرة. هذا المشهد لا يمكن أن يُنسى، ولا يجوز أن يُمرَّ عليه مرور الكرام. إنه عار على البشرية، وعلى الصامتين أولًا.

وفي تفاصيل الجريمة، يتضح أن الاستهداف المتكرر للمستشفيات لا يهدف فقط إلى إخراجها من الخدمة، بل إلى تفكيك ما تبقى من المجتمع الفلسطيني من الداخل. فالطبيب حين يُقتل أو يُعتقل، لا يخسر المريض فقط طبيبه، بل يخسر أهله وسنده وأمله. والمريض حين يُترك على سريره دون علاج، يُحوَّل جسده إلى ساحة تجريب للخذلان، ومرآة تعكس الفشل الأخلاقي لهذا العالم.

لقد بات مشهد المستشفى المدمَّر هو التعبير الأفصح عن ما يحدث. هو أكثر فتكًا من صورة جثة، لأنه لا يصور الموت فقط، بل يصور سلب حق المقاومة بالحياة. أن يموت الإنسان قصفًا، فذاك قتل مباشر. أما أن يُترك جريحًا ينزف حتى يختنق بدمه، فذاك قتل مع سبق الإصرار والتواطؤ العالمي.

في مقابل هذا التواطؤ، ثمّة شعوب عربية لا تزال ترفع الصوت، رغم القمع والرقابة. من شوارع العواصم المكمّمة إلى الساحات المحاصرة بالحواجز، يخرج الناس يهتفون لفلسطين، لغزة، للحق. لكنهم يصطدمون بجدران سياسية باردة، تعتبر الوقوف مع فلسطين مهددًا للاستقرار، أو خروجًا عن المسار المقبول.

أما الأنظمة، فهي غارقة في صفقات تطبيع، ومساومات جيوسياسية، وحسابات ضيقة لا ترى في فلسطين أكثر من عبء. حتى بعض الدول التي كانت تصدّر نفسها كحامية للقضية، باتت تُساير الاحتلال خشية الغضب الأمريكي أو حفاظًا على استثماراتها. هذه الخيانة المبطّنة هي أكثر إيلامًا من القصف ذاته، لأنها تأتي من القريب لا من العدو.

في هذا السياق، يصبح التحدي الحقيقي هو كسر جدار الصمت، لا فقط في العواصم الغربية، بل داخل العالم العربي نفسه. ليس المطلوب خطابات، بل أفعال: كسر الحصار، إرسال المساعدات، تأمين ممرات آمنة، فتح المستشفيات في العواصم المجاورة أمام الجرحى، وتحريك ملفات الجرائم أمام المحاكم الدولية. أما الاكتفاء بالشجب والندب، فهو لا يغيّر من الواقع شيئًا، بل يعطي المجرم مزيدًا من الوقت والطمأنينة.

إن مشهد الطفلة التي تموت بردًا على بلاط المستشفى، أو الجريح الذي يلفظ أنفاسه على نقالة من دون إسعاف، أو الطبيب الذي يُقتل وهو يرفع يديه، ليست فقط صورًا إنسانية، بل شهادات تاريخية ستبقى تلاحق الضمير العالمي. غزة لا تطلب استعطافًا، بل تحرّكًا، ووقفًا للمهزلة المستمرة باسم الواقعية السياسية.

قد يكون العيد قد انقضى، لكن وقعه الثقيل لا يزال حاضرًا في تفاصيل كل بيت مهدّم، وكل أم مفجوعة، وكل مستشفى تحوّل إلى مقبرة جماعية. هذه ليست مجرد حرب، بل إبادة ممنهجة تدور أمام كاميرات العالم، والكل يرى، والكل يعلم، والكل يصمت.

في لحظة ما، سيتوقف القصف. وسيتقدّم الناجون من تحت الركام. سيحكون ما جرى، وسيكشفون الفظائع، وسيسمّون القتلة بأسمائهم. عندها، لن تنفع بيانات التنديد، ولا الاعتذارات المتأخرة، ولا النأي بالنفس. التاريخ لا يرحم، ولن ينسى من صمت بينما كانت غزة تُذبح.

في قلب كل مستشفى غزّي، ليس فقط جريحًا ينتظر، بل قضية تنزف. في كل ردهة مدمّرة، ليس فقط مريضًا تُرك وحيدًا، بل حق شعب يُسلب منه حتى الأمل في الشفاء. غزة لا تموت، لكن العالم من حولها فقد إنسانيته. ومن لم يتعلم من مشاهد غزة اليوم، لن يفهم معنى الكرامة، ولا قيمة الحياة، ولا جدوى أن تكون إنسانًا في زمن سقط فيه الجميع إلا المظلوم.

على خلفية شبهات فساد في اشغال توسعة ملعب سوسة

الاحتفاظ بمهندس ومديرين وإحالة وزير سابق

محمد الدريدي

في خطوة أثارت جدلاً واسعًا، قررت النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية سوسة 1 الاحتفاظ بالمهندس المعماري المسؤول عن دراسة توسعة الملعب الأولمبي بسوسة، إلى جانب مديرين عامين سابقين بوزارة التجهيز، بسبب شبهات فساد تعلّقت بالمشروع. كما تقرّر إحالة وزير تجهيز سابق ومديريْن عامّيْن في حالة تقديم، وذلك بعد تحقيقات مكثفة أشرفت عليها الفرقة العدلية للحرس الوطني بسوسة.

هذه القضية ليست مجرد حادثة عابرة في سجل الفساد الإداري، بل تمثل نموذجًا صارخًا لاختلالات جسيمة في إسناد المشاريع الحكومية وإدارتها. كيف وصلت الأمور إلى هذا الحد؟ وما تداعيات هذه الفضيحة على الرياضة التونسية ومستقبل البنية التحتية؟

خلفية القضية

بدأت فكرة توسعة الملعب الأولمبي بسوسة بهدف تحسين جودة البنية الرياضية وزيادة الطاقة الاستيعابية للجمهور، مما كان يُفترض أن يكون خطوة إيجابية نحو تعزيز الرياضة في تونس. تم إسناد دراسة المشروع إلى مهندس معماري، بينما تولت وزارة التجهيز الإشراف على تنفيذ الأشغال. غير أن المشروع شابه العديد من التجاوزات والتعديلات غير المدروسة، والتي أثارت شكوكًا حول سلامة الإجراءات والتصرف في الميزانية المرصودة.

وفقًا لمصادر مطلعة، تعلقت شبهات الفساد بأساليب الإسناد، وتضخم التكاليف مقارنةً بالقيمة الحقيقية للأشغال المنجزة، إضافةً إلى تعديلات متكررة على المخططات الأصلية دون مبررات فنية واضحة.

الفساد يمتد الى المشاريع الرياضية

الفساد في المشاريع الرياضية ليست قضية معزولة، بل يمثل معضلة متكررة تعكس ضعف آليات الرقابة والتدقيق المالي في تونس. التأخير في إنجاز المشاريع، وتضخم الميزانيات، ورداءة التنفيذ، كلها عوامل تُسهم في الإضرار بالبنية الرياضية الوطنية، وهو ما يخلق حالة من الإحباط لدى الجماهير الرياضية والمسؤولين.

علاوة على ذلك، فإن مثل هذه القضايا تؤثر سلبًا على سمعة الإدارة الرياضية في تونس، وتضعف ثقة المستثمرين في تمويل مشاريع البنية التحتية. فإذا كانت المشاريع الكبرى عرضة لهذا المستوى من الفساد، فما الضامن لعدم تكراره مستقبلاً؟

ردود الأفعال والمتابعات القضائية

قرار النيابة العمومية بالاحتفاظ بالمتهمين وإحالة وزير التجهيز السابق يمثل خطوة إيجابية نحو فرض المساءلة القانونية، لكنه يبقى جزءًا من الحل وليس الحل كله. المطلوب ليس فقط محاسبة المتورطين، بل أيضًا وضع إصلاحات هيكلية تمنع تكرار مثل هذه التجاوزات.

في هذا السياق، أبدى عدد من الخبراء القانونيين رأيهم حول ضرورة تشديد الرقابة على المشاريع الحكومية، واعتماد آليات شفافة في إسناد الصفقات العمومية، من خلال نشر تقارير دورية حول مدى تقدم الأشغال وكلفة الإنجاز مقارنةً بالمخطط الأصلي.

هل من حلول وإصلاحات مقترحة؟

في تقديمنا لما حصل من تجاوزات في الملعب الاولمبي بسوسة استعنا ببعض الخبراء في الملاعب و البنية التحتية وكانت لهم بعض الاقترحات كتعزيز آليات الرقابة والمحاسبة تفعيل دور الهيئات الرقابية مثل هيئة مكافحة الفساد لضمان شفافية المشاريع الحكومية ،والعمل على فرض معايير صارمة لإسناد المشاريع و التأكد من أن جميع مراحل التنفيذ تخضع لدراسات تفصيلية دقيقة، مع تقارير متابعة شفافة اضافة الى إشراك المجتمع المدني في الرقابة و تشكيل لجان رقابية مستقلة تتابع المشاريع الكبرى وتقيّم مستوى الإنجاز الاستثمار في التكنولوجيا لضمان الشفافية مع إنشاء منصات إلكترونية تُتيح للجمهور الاطلاع على تفاصيل المشاريع والمصاريف بدقة.

الفساد في اشغال توسعة الملعب الأولمبي بسوسة ليس مجرد قضية إدارية، بل هو رمز لاختلالات أعمق في إدارة المشاريع الوطنية. وبينما تكشف هذه الحادثة نقاط الضعف في النظام الرقابي، فإنها أيضًا فرصة لإصلاح المنظومة وتأكيد أهمية الحوكمة الرشيدة في التنمية الرياضية. ما يحتاجه المشهد الرياضي التونسي اليوم ليس فقط ملاعب حديثة، بل أيضًا إدارة نزيهة وشفافة تضع مصلحة الرياضة والمجتمع فوق الحسابات الضيقة.